النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

. العدد : 384
من 17 إلى 23 نونبر 2020

. الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

الاختطاف والمصير المجهول للضحايا أبشع مظهر للقمع السياسي

كلمة العدد

توحيد النضالات لمواجهة هجوم الدولة المخزنية على التعليم العمومي

تعيش منظومة التربية والتكوين منذ بداية الدخول المدرسي والجامعي الحالي على إيقاع الارتباك والفوضى واستقالة الدولة من مهامها ومسؤولياتها في ضمان شروط العملية التعليمية /التعلّمية وتركيزها على توفير كل أشكال الدعم للتعليم الخصوصي؛ إن هذا الوضع المضطرب والشديد السوء للتعليم ناتج عن تداخل الأزمة العامة وجائحة كوفيد - 19 والاستبداد والفساد مع الأزمة العميقة للتعليم بسبب مسلسل الفشل لمختلف برامج ومخططات "إصلاح" التعليم.

وعكس ما يتم الإعلان عنه في إعلام الدولة المخزنية من نجاح للدخول المدرسي والجامعي، فإن القطاع يعرف حالة مقلقة من الاضطراب والارتباك تتجلى في :

• عدم تحمل الدولة لمسؤوليتها في تحديد صيغة التعليم وتوفير شروطها وعوض ذلك طالبت الآباء بالاختيار بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري؛

• إن اختيار الأغلبية الساحقة من الآباء للتعليم الحضوري قد أكد فشل خيار التعليم عن بعد؛

• تحول أكثر من 140000 تلميذة وتلميذ من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي بسبب جشع وانتهازية القطاع الخاص.

• غياب شروط تنفيذ البروتوكول الصحي الخاص بكوفيد - 19 بالنسبة للتعليم الحضوري، فعوض الرفع من ميزانية القطاع لمواجهة تداعيات الجائحة قلصت الدولة منها في الميزانية التعديلية لسنة 2020، ولم يتم توظيف الأطر الضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول.

• انتشار سريع لفيروس كورونا المستجد في المؤسسات التعليمية مما يخلف أعدادا كبيرة من الإصابات والضحايا ونتج عنه ارتباك كبير في الانتقال بين صيغ التعليم: التعليم الحضوري، التعليم عن بعد، التعليم بالتناوب؛

• دعم الدولة للتعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي رغم ما أظهره من جشع وانتهازية وما سببه من متاعب للتلاميذ وما مارسه من ابتزاز للآباء وللعاملات والعاملين فيه؛

• التفاوت الكبير بين مستويات تحصيل التلاميذ ومتابعتهم للدروس.

• عدم توفر شروط وإمكانيات التعليم عن بعد وعدم تحمل الدولة لمسؤوليتها في توفيرها، حكم على هذا الخيار بالفشل.

• إدخال الهشاشة للقطاع ورفض الاستجابة للملفات المطلبية للعاملات والعاملين في القطاع وغياب شروط الصحة والسلامة واستغلال الدولة لظروف جائحة كوفيد- 19 والاقتطاعات وتهميش النقابات والتنسيقيات عمّم القلق والغضب وعدم الارتياح وسط التلاميذ والأساتذة؛

• استغلال الدولة لظرفية الجائحة من أجل تمرير قوانين مجحفة وضارة بمصالح التلاميذ والأساتذة.

في ظل وضع كهذا كان من الطبيعي أن يعبر العاملات والعاملون في القطاع عن رفضهم له من خلال الإضرابات ومختلف أشكال الاحتجاج التي دعت لها النقابات والتنسيقيات، ناهيك عن احتجاجات الآباء أمام المؤسسات التعليمية. وسيبقى هذا الوضع مرشحا لمزيد من التصعيد رغم ظروف الجائحة ما دامت عوامل التوتر تخترق القطاع.

غير أن تشتّت هذه النضالات يسهّل على الدولة المخزنية التعامل معها ويضعف مردوديتها؛ إن الوعي بهذه الحقيقة يفرض العمل على تجاوزها والبحث عن القواسم المشتركة بين الإطارات المناضلة من أجل توحيد فعلها والقيام بنضالات قوية قادرة على إيقاف هجوم الكتلة الطبقية السائدة ودولتها المخزنية على التعليم العمومي وعلى الحق في التعليم وعلى حقوق ومكتسبات العاملات والعاملين في القطاع.

إن التحديات الحالية في قطاع التعليم تفرض فتح نقاش بين الإطارات المناضلة المعنية بأوضاع المدرسة والمدرس لتوحيد النضالات التعليمية وتسطير برامج نضالية من أجل :

• إلزام الدولة بضمان شروط الصحة والسلامة داخل المؤسسات التعليمية وتوفير التمويل والتجهيزات والأطر الضرورية لذلك.

• اسقاط القانون الإطار ووضع أسس تعليم عمومي جيد ومنصف للجميع.

• تأميم مؤسسات التعليم الخصوصي وتوظيف العاملات والعاملين فيه؛

• تنزيل حقيقي لدسترة الأمازيغية في التعليم.

• إصدار نظام أساسي عادل ومنصف لكل العاملات والعاملين في قطاع التعليم ويستحضر مقاربة النوع والاستجابة للملفات المطلبية لشغيلة القطاع.

• إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

• إشراك الإطارات المعنية بالشأن التعليمي في وضع السياسات التعليمية ومنها خطط وبرامج التعامل مع جائحة كوفيد 19.

إن النضال من أجل هذه المطالب الآنية يجب أن لا ينسينا الطبيعة الطبقية للتعليم ووظيفته في إنتاج وإعادة انتاج نفس العلاقات الاجتماعية؛ لذلك وجب وضع التحرك في هذه الواجهة في إطار استراتيجية عامة للتغيير تبدأ بالقضاء على الاستبداد والفساد وتفسح المجال أمام تحقيق شعار تعليم ديمقراطي شعبي علماني وموحد.

ضيفة العدد : **سعيدة الرويسي**

جريمة الاختفاء القسري جريمة ضد الانسانية لا يطالها التقادم

6 ضعف مواجهة المشروع المخزني: الأسباب والآلات

11 بوليفيا، عنوان قارة عانت من ديكتاتوريات متفاشية وانقلابات دموية

12 بعض من معاناة أمهات وزوجات المعتقلين السياسيين

16 موراليس يعود إلى بوليفيا بعد عام في المنفى

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس : 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

مصطفى البراهمة في ايام دراسية للحزب الشيوعي الصيني

الجائحة عرت الازمة البنيوية للراسمالية

- الرفيق الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني،

- الرفيق المسؤول والرفاق في اللجنة المركزية المكلفين بالعلاقات الدولية لغرب أسيا وشمال إفريقيا،

- الرفاق في القوى الشيوعية واليسارية في العالم العربي والمغاربي،

أحييكم من المغرب وأنقل لكم تحيات الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي وكافة رفيقاتنا ورفاقنا في الحزب وأشكركم على توجيه الدعوة لحزبنا للمشاركة معكم في فعاليات إحياء الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني.

لذلك يشرف وفد الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي المكون من الكاتب الوطني ونائب الكاتب الوطني المكلف بالعلاقات الدولية المشاركة معكم في هذه الأيام الدراسية.

لقد تأسست منظمة "الى الأمام" الثورية في السرية سنة 1970 غداة الثورة الثقافية في الصين وكان لفكر الحزب الشيوعي الصيني واجتهادات قائده العظيم ماو تسي تونغ أثر كبير في فكر هذه المنظمة، وخصوصا نظرية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي نتبناها اليوم في استراتيجية النهج الديمقراطي منذ تأسيسه سنة 1995 كاستمرارية سياسية وفكرية للحركة الماركسية-اللينينية المغربية وخاصة "الى الأمام"، كحل للتناقض الرئيسي بين الكتلة الطبقية السائدة في المغرب والمكونة من الكمبرادور والملاكين العقاريين الكبار والامبريالية من جهة ومن الطبقة العاملة وعموم الكادحين والفلاحين الفقراء والطبقات الوسطى وكافة الشعب المغربي من جهة أخرى. هذه الثورة التي ستحقق مهام التحرر الوطني من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للامبريالية وستمكن من بناء الديمقراطية الشعبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية في اطار دولة فيدرالية تمنح الجهات ذات الخصوصيات أكبر قدر من التسيير الذاتي بعد تحطيم البنية الطبقية للدولة المخزنية المبنية على الاستبداد على المستوى السياسي، الريع والاحتكار على المستوى الاقتصادي، المنة والصدقة على المستوى الاجتماعي.

وانطلاقا من مرجعيته الفكرية المبنية على الجوهر الحي للماركسية ليس كعقيدة وانما كأداة لتحليل المجتمع وكنظرية للتغيير الثوري ، ينخرط النهج الديمقراطي في أربع سيرورات ثورية مترابطة ومتداخلة :

أولا : سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي سنعلن عن تأسيسه في مؤتمرنا الخامس في الصيف المقبل.

ثانيا : سيرورة بناء التنظيمات المستقلة للجماهير الشعبية

ثالثا: بناء جبهة الطبقات الشعبية ، وفي هذا الاطار بادرنا كخطوة الى بناء الجبهة الاجتماعية المغربية المشكلة من أربعين تنظيما من الأحزاب اليسارية والحركة النقابية المناضلة والحركة الحقوقية والحركة النسائية والمجتمع المدني ونأمل أن تتوسع بانخراط الحركة الأمازيغية وغيرها من الحركات المجتمعية المناضلة.

رابعا : بناء أممية ماركسية وبناء جبهة مناهضة للامبريالية ومن أجل السلم والسلام في العالم. وفي هذا الإطار فإننا قد ساهمنا في بناء القمة العالمية للشعوب ونحضى بعضوية سكرتاريتها كممثلين عن العالم العربي والمغاربي.

أيتها الرفيقات، أيها الرفاق

لقد عرت جائحة كورونا عمق الأزمة البنيوية للرأسمالية في ظل طورها النيوليبرالي في ظل سيادة الرأسمال المالي المضارباتي واعطائها الأولوية للأرباح على حساب الأرواح وعدم قدرتها على التحكم في الوباء ونزوعها الى الانكفاء والانغلاق والحمائية على المستوى الاقتصادي، وعلى المستوى السياسي تصاعد الحركات العنصرية المعادية للأجانب وصعود اليمين المحافظ واليمين المتطرف واندحار الديمقراطية البرجوازية وعزوف الشعوب عن المشاركة في الانتخابات وفقدان الثقة في النخب البرجوازية وتنامي غطرسة الدول الإمبريالية عدوة الشعوب وخاصة الامبريالية الأمريكية والامبريالية الفرنسية مما يفتح الباب للأحزاب الشيوعية للدعاية بقوة للاشتراكية وللأحزاب اليسارية لمناهضة النيوليبرالية والدعوة لتعدد القطبية.

وعرف العالم العربي والمغاربي منذ 2011 سيرورات ثورية ضد الأنظمة الاستبدادية والرجعية طالبت فيها الجماهير المنتفضة بالقضاء على الفساد والاستبداد وبالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة.

لكن في غياب الأدوات الثورية ، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجبهة الشعبية، وان استطاعت كنس العديد من رؤساء الدول من رموز الفساد والاستبداد، استطاعت فلول الأنظمة البائدة العودة الى السلطة بدعم من الامبريالية، ولازالت تعيش بعض الدول على ايقاع الحرب بالوكالة من طرف القوى الاقليمية والامبريالية. ويعرف العالم العربي والمغاربي موجة ثانية من السيرورات الثورية لا زالت تتلمس الطريق. وفي ظل الأوضاع المتأزمة لشعوب العالم العربي والمغاربي استطاع بعض قادة الدول الرجعية في الخليج والجناح العسكري في السودان التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت ضغط ترامب.

وفي المغرب تتصدى الطبقة العاملة وعموم الكادحين والحركات الشعبية المستمرة والمسترسلة منذ حركة 20 فبراير المجيدة التصدي للسياسات النيوليبرالية والتبعية التي عرتها جائحة كورونا حيث انكمش الاقتصاد الوطني بنسبة ناقص 7 في المائة وتفاقمت المديونية والبطالة لتناهز 15 في المائة وليفقد الاقتصاد الوطني ما يناهز 700 ألف منصب شغل ولتعتمد الدولة المقاربة القمعية متجهة نحو الدولة البوليسية سياسيا والدولة الفاشلة اقتصاديا.

في الأخير لابد من الإشادة بالثورة الصينية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني التي حولت الصين من بلد فقير ومتخلف إلى القوة الاقتصادية الأولى في العالم رغم تضييق الإمبريالية الأمريكية وبفضل صمود البريكس لجعل العالم، عالما متعدد الأقطاب ودحر الامبريالية الأمريكية.

براهمة المصطفى

الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي بجهة فاس- مكناس يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع نضالات الطبقة العاملة

عقدت الكتابة الجهوية للنهج الديموقراطي جهة فاس مكناس اجتماعها عن بعد يوم الجمعة 6نونبر 2020، وقفت خلاله عن جملة من القضايا التنظيمية والسياسية بالجهة. وكذاالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل ارتفاع مؤشرات الوباء بالجهة وفي ظل محدودية البنية التحتية وارتباك الدولة عبر أجهزتها على مستوى الجهة في اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية لمواجهة الجائحة في ظل الأوضاع المزرية والمتعددة الأبعاد ومنها ارتفاع تكاليف المعيشة على خلفية ارتفاع أسعار الخضر والفواكه ؛ وكل مستلزمات الحياة اليومية ، إضافة إلى غلاء فواتير الكهرباء والماء ، .. ..؛ وتتسم الجهة بتراجع كبير في سوق الشغل ؛ حيث ارتفعت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات ، وإغلاق العديد من الوحدات الإنتاجية والخدماتية وتسريح العاملين بها؛وتقليص ساعات العمل بوحدات أخرى، نتج عنه انخفاض أجور العمال والعاملات و التعويضات الاجتماعية ؛ و غياب الإجراءات المتخذة لمواجهة الجفاف وتأخرتساقط الامطارمما زاد من تعميق الفقر والبؤس والحاجة في صفوف قاعدة اجتماعية عريضة بساكنة الجهة. كما عرت الأزمة الوبائية بشكل جلي عن نقص كبير في البنيات الصحية بالجهة ، وضعف الخدمات الصحية التي تقدمها؛ مما رفع نسبة الوفيات . وتعاني الجهة من ضعف العرض التربوي في قطاعي التعليم المدرسي والجامعي جراء غياب رؤية إستراتيجية لقضية التعليم بالجهة، وسيادة الرؤية اللبيرالية المدرسة والجامعة مضمونا وتدبيرا، وهو ما يسجل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي والجامعي بالجهة ، وضعف البنيات التحتية ، وارتفاع مؤشرات الاكتضاض والخصاص في الأطر التربوية والإدارية والجامعية ، وانتصار الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين ومصالحها الخارجية لثقافة التدبير بالنتائج الذي هو من صميم ثقافة المقاولة. وتعيش جهة فاس مكناس العديد من مظاهر أزمة السكن بسبب سيطرة لوبيات العقار على الأوعية العقارية بالمدن والضواحي والتحكم في الأسعار. غياب بنيات تحتية تستجيب لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أقاليم الجهة، مما يجعلها في عزلة عن بعضها البعض .

وبناء عليه فإن الكتابة الجهوية للحزب :

- تعلن تضامنها المطلق مع مطالب الجماهير الشعبية ومختلف مطالب الفئات وتطالب الجهات المسؤولة بتوفير الحلول المناسبة.

- تدين المقا ربة القمعية وأسلوب الاستقواء في التعاطي مع مختلف القضايا من طرف أجهزة الدولة.

- تستنكر الوضع المزري الدي أصبح قطاع الصحة والتعليم يتخبطان فيه نتيجة رفع الدولة يدها عنهما.

- تستنكر اساليب النهب والترامي على الملك الغابوي والاستغلال المفرط للفرشة المائية بالجهة مما نتج عنه نضب البحيرات والمجاري المائية الأمر الذي نجم عنه ضرر كبير بالبيئة وبالسكان.

- تعلن تضامنها مع نضالات فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالجهة.

- تعلن تضامنها وتدعم نضالات الطبقة العاملة والعمال الزراعيين في الدفاع عن مطالبها وصون المكتسبات .

- تدين الأساليب القمعية في مواجهة الاحتجاجات والمسيرات والوقفات كان آخرها التدخل في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بصفرو.

- تطالب بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحراكات وفي مقدمتهم معتقلي الريف وجرادة وبني تجيت ومعتقلي حرية الرأي والتعبير من صحافيين ومدونين ومعتقلي الحركة الطلابية.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

آلة القمع لا تعرف "راحة"

ازدادت أجهزة الدولة المخزنية من ممارساتها القمعية في المدة الأخيرة، مساعدة في ذلك بحالة الطوارئ التي أعلن عنها، حيث لم تعد للقانون أية قيمة.

المقع: منع الوقفات الاحتجاجية والمطلبية، تفريق بعضها بالضرب،

اعتقال معارضين المعبرين عن أراء وأفكار خاصة، اعتقال مواطنين بأسباب واهية ...

- "محاكمة المناضل الجسور عمر الناجي عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الناضور، عمر الناجي احد المدافعين الأوفياء عن حقوق الإنسان، مناصر للضعفاء، داعما للمهاجرين جنوب الصحراء، مناهضا للفساد والاستبداد..

عمر مناضل حالم بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية للمجتمع.

تحياتي للرفاق في هيئة الدفاع ، ليس غريبا عنهم مؤازرة ضحايا الانتهاكات فما بلك بمؤازرة رفيق من طينتهم ومعدنهم الصافي."

-. الحكم على المناضل عبد الصادق بنعزوزي بمحكمة بوعرفة بشهر سجن موقوف التنفيذ مع غرامة 500 درهم، بتهمة التحريض على الاحتجاج ببني تجيت التي تعاني التهميش و الإقصاء.

- اعتقالات جديدة بجرادة.

- المحكمة الابتدائية بوجدة تحكم على المعتقل "سفيان بوهوش"(جرادة) بالحبس لمدة 3اشهر حبسا نافذا و500درهم غرامة مالية وبالتالي سيغادر السجن بعد أسبوعين.

الرفيقة الفلاحة، أمينة جبار، ضحية الاضطهاد

تم استدعاء الرفيقة الفلاحة ، أمينة جبار، للمثول أمام وكيل الملك يوم الأربعاء، 11نونبر 2020.

ناهبي الأراضي معززين باجهزة الدولة تحاول حرمان عائلة جبار من حقها في الأرض.

فرغم أن الرفيقة راعية، فلاحة، لم تمر من المدرسة(لا توجد المدرسة بمنقطتها) فهي واعية

الفقيرة المدافعة عن حق عائلتها في الأرض، واجب نضالي.

و للتذكير، فقد سجنت الرفيقة مرتين، و هم يحاولون اليوم إرجاعها إلى سجن بنسليمان للمرة الثالثة، و هي متشبة بحقوق عائلتها المشروعة.

حضرت الرفيقة أمينة جبار يوم 11 نونبر للمحكمة و لم يحضر من يطمع في الأرض مما جعل وكيل الملك يمتنع عن الاستماع إليها.

التضامن مع الرفيقة أمينة جبار، الفلاحة كل الوعي بحقوق عائلتها المشروعة. سجنت مرتين، و ناهبي الأراضي يريدون إدخالها للسجن مرة ثالثة.

مينة جبار عضوة مكتب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع بنسليمان، و عضوة النهج الديمقراطي فرع المحمدية.

تحية الصمود لك أيتها الرفيقة الغالية.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

إلى :

- كافة مناضلات ومناضلي فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب - المعطلين القدامى - الجماهير الشعبية المتعاطفة مع نضالاتنا (عمال - فلاحين - طلبة- أساتذة- معطلين- فراشة ...) - الإطارات الديمقراطية والتقدمية الداعمة لنضالاتنا (السياسية - النقابية - الحقوقية - النسائية - الشبيبية - الجمعوية....)- المعتقلين السياسيين السابقين - عائلات المعتقلين السياسيين- عائلات الشهداء.

لأننا :

- لم ولن ننسى المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا من أجلنا.

- نطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

- نعتبر الإعتقال السياسي ألية إيديولوجية في يد النظام لكبح كل حركة إحتجاجية.

- نرفض المقاربة القمعية البوليسية في التعامل

مع النضالات والمطالب العادلة والمشروعة لعموم الجماهير الشعبية.

- نجسد موقفنا الثابت من الإعتقال السياسي كقضية طبقية.

- نطالب بإستقلال القضاء ونرفض توظيفه في ملفات الإعتقال السياسي.

- نرفض كل أشكال القمع والمنع والتضييق.

- ندافع عن حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم.

- نطمح لوطن يتسع للجميع.

لذا ندعوكم لتسجيل حضوركم عبر المشاركة المكثفة والوازنة في اليوم الوطني ضد الإعتقال السياسي وذلك يوم الاثنين 16 نوفمبر 2020 على مستوى فروع الجمعية الوطنية وتنسيقاتها الإقليمية والجهوية تحت شعار : الإعتقال السياسي قضية طبقية"

عاشت الجمعية الوطنية إطارا صامدا ومكافحا

المجد للشهداء

النهج الديمقراطي فرع تطوان يطالب الجهات المسؤولة بالمدينة بتسريع إنشاء مشاريع تخلق فرص الشغل للساكنة

وقفت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتطوان في اجتماعها العادي على أهم القضايا الوطنية والمحلية، وأهمها الأزمة الخانقة التي يعيشها الإقليم وزادت من تعميقها الأزمة الصحية التي فرضها فيروس كوفيد 19 على كافة المستويات، اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، مع تأثيرها على الطبقة العاملة والكادحين/ات وعموم ساكنة الإقليم، بما يشمل خنق الحريات والحقوق.

وفي المجال الصحي تم تسجيل ارتفاع مهول ومتصاعد بشكل مستمر في الإصابات بفيروس كوفيد 19، منذرا بخطر حقيقي على صحة وسلامة ساكنة إقليم تطوان، وعلى رأسها الطبقة العاملة وكافة الشغيلة، نتيجة غياب البنيات

التحتية الكفيلة بتطبيق الشروط الوقائية والصحية الضرورية لسلامتها، وغياب البنيات التحتية لاستقبال المرضى وقلة التجهيزات الطبية (مستشفى واحد فقط مخصص لمرضى كوفيد 19)، مع النقص الحاد في الأطقم الصحية والتمريضية، خاصة مع إصابة عدد منهم، وفي غياب تام لإعلان عدد الإصابات في صفوفهم من طرف الجهات الرسمية، ما زاد من تأزم الوضع.

وفي هذا الصدد نحيي الأطقم الصحية والتمريضية والأعوان على المجهود المضاعف الذي يقدمونه في مواجهة الأزمة الصحية التي فرضها فيروس كوفيد 19، في ظروف قاسية وصعبة، دون أي تحفيز مادي أو معنوي، وفي تنصل القطاع الخاص من مسؤوليته في تحمل ولو جزء من العبء في هذه الظرفية التي تتطلب التضامن والتآزر لإنقاذ الساكنة من هذا الوباء المميت، وتوفير الدواء بالمجان لكل المرضى، سواء المتواجدون بالمستشفى أو من لم تستوعبهم الطاقة الاستيعابية، وظلوا متروكين لمصيرهم داخل منازلهم، ما يشكل خطرا على باقي أفراد الأسرة والمحيط.

كما أن الكتابة المحلية وقفت على ما تعرفه الطبقة العاملة والشغيلة عموما من تردّ لوضعها الاقتصادي والاجتماعي في ظل الجائحة، إذ تم الاستغناء عن العديد من العمال/ات دون أي تعويض يذكر، خصوصا غير المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي، مع عدم تحمل الدولة مسؤوليتها في دعمهم المادي أمام الارتفاع المهول في أسعار المواد الضرورية ومصاريف السكن والماء والكهرباء؛ في حين كان على المسؤولين التدخل من أجل وضع حد لهذا الاستهتار بالمواطنين/ات، والضغط على شركة أمانديس من أجل تخفيض السومة تضامنا في ظل الجائحة .

كما سجلنا تخبطا في بداية الموسم الدراسي وغياب رؤية واضحة لسير العملية التعليمية التعلمية في ظل الجائحة، ورغم تسجيل عدد من حالات الإصابة بالوباء في مؤسسات تعليمية مختلفة في صفوف الأطر التربوية والإدارية والتلاميذ/ات، دون أن يتعامل المسؤولون بحزم باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تصب في مصلحة الشغيلة التعليمية والتلاميذ/ات.

وعليه فإن النهج الديمقراطي بتطوان يعلن للرأي العام الوطني والمحلي ما يلي :

تحميله المسؤولية كاملة عما يقع للسلطات المحلية لعدم تدخلها لإيجاد حلول لما تعرفه المدينة من تفشّ للفيروس، مع عدم انفتاحها على المجتمع المدني لاتخاذ قرارات بشكل تشاركي.

مطالبته بإنشاء مستشفى ميداني يستوعب كل المرضى/ات الذين يتلقون العلاج داخل بيوتهم/ن حتى يكونوا تحت المراقبة من طرف أطباء/ات مختصين، مع زيادة في الطاقم الصحي وفتح الباب التوظيفات الجديدة، إلى جانب تسريع العمل لفتح المستشفى الجهوي ومستشفى الأمراض الصدرية بابن قريش.

تضامنه مع كل العمال/ات الذين فقدوا مناصب شغلهم/ن، ومطالبته بإرجاعهم/ن إلى عملهم/ن مع تعويضهم/ن وتخصيص دعم محلي لكل الفئات الهشة بالمدينة ونواحيها.. وتضامنه مع عمال كولينور لما يعانونه من تسلط رب العمل ومحاربته للعمل النقابي، بتواطؤ مفضوح مع مسؤولين محليا.. ويطالب في هذا الصدد الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل للقيام باللازم حتى لا تسوء الوضعية أكثر، كما يستنكر محاكمة ثلاثة عمال من المعمل نفسه وتقديمهم إلى وكيل الملك الذي أحالهم على قاضي التحقيق، بتهم ملفقة الغرض منها ترهيب العمال وثنيهم عن الدفاع عن ملفهم المطلبي ومحاربة العمل النقابي في المعمل.

يندد بالغياب التام للشروط الوقائية والصحية اللازمة، مع الاكتظاظ والغياب التام لمسافة الأمان، في حافلات النقل الحضري، ما يعرض حياة الساكنة لخطر الإصابة بالوباء، ويحمل المسؤولية للشركة الوصية على النقل الحضري والمسؤولين بالمدينة بسبب هذا الوضع.

يطالب الجهات المسؤولة بالمدينة بتسريع إنشاء مشاريع تخلق فرص الشغل للساكنة، وخاصة الشباب العاطل والنساء اللواتي أصبحن بمعية عوائلهن عرضة للفقر المدقع نتيجة إغلاق معبر باب سبتة، الذي كان مصدر عيش المئات من العائلات بالمدينة.

وفي الختام تتمنى الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتطوان الشفاء لكل المرضى/ات المصابين/ات بفيروس كوفيد 19، وتقدم العزاء لعائلات المتوفين، وتطالب الساكنة بالمزيد من الاحتياط والعمل بالبرتوكول الصحي المنصوص عليه من طرف دوائر الصحة العمومية.

بني ملال

الطبقة الكادحة ببني ملال تحتج ضد التهميش والتفقير الممارس عليها

خرج العشرات من المواطنين والمواطنات، صغار وكبار، بكل تنكارف أيت عبدي وتزكات وتاغازوت التابعة لإقليم بني ملال، في مسيرة احتجاجية مشيا على الأقدام صوب ولاية جهة بني ملال خنيفرة، للمطالبة بتوفير الأمن لذويهم وحمايتهم من الهجومات المتكررة التي باتت تهدد استقرارهم وتستهدف أغنامهم، وكذا من أجل رفع ملف مطلبي شامل حول مجموعة من مطالب الساكنة المحلية للجهات المعنية (الصحة...)

شتوكا أيت باها

لا بديل عن النضال من أجل الحقوق المشروعة

"عاملات وعمال شركة صوبروفيل باشتوكة ايت باها يستأنفون /ن احتجاجاتهم أمام فرع هذه الشركة بطريق السبت ببيوكرى حيث تم الدخول في اعتصام ومبيت ليلي منذ مساء يوم الثلاثاء 10 نونبر 2020 بعد فشل المفاوضات وتعنت إدارة الشركة وتهربها من أيجاد حل للمشاكل التي يعاني منها العاملات والعمال منذ سنوات".(عن شبكة التقاطع).

للدولة المغربية نية مبيتة في إقبار ملف المختطفين مجهولي المصير

عبد الكريم الوسولي
أخ المختطف عمر الوسولي

فبالرغم من تضحيات وصمود ضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم، فالنظام المخزني لازال متعنتا في إخفاء الحقيقة حول تحديد مصير ما تبقى من المختطفين مجهولي المصير، وتحديد ملابسات اختطافهم والمسؤولين عن اقتراف هذه الجرائم الجسيمة ضد الإنسانية ومحاسبتهم وتقديمهم للعدالة. وفي هذا الصدد سنقدم حالة أخينا عمر الوسولي لنبين من خلالها عدم وجود الإرادة السياسية لدى النظام للاستجابة للمطالب الحقيقية والمشروعة التي تكفلها جميع المواثيق الدولية، في مقدمتها إجلاء الحقيقة كل الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخاصة مصير المختطفين مجهولي المصير وذلك من أجل الطي العادل والمنصف لهاذا الملف حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات.

بداية لابد من التذكير أنه منذ أن أعلنت عائلتنا عن اختفاء أخينا عمر الوسولي سنة 1989 للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعائلاتنا تتعرض لأشكال مختلفة من التضييف والترهيب كزيارات متتالية إلى منزل الوالدين بالجرف الرشيدية لعناصر من المخابرات وتحت غطاءات مختلفة.

في سنة 1998 ورد اسم عمر الوسولي ضمن ما سمي بلائحة 112 مصنف في خانة حي يرزق وموجود بالخارج دون إعطاء أي معلومة. وردا على طلبنا الملح لمدنا بالمعطيات التي تم على إثرها بناء هذه الخلاصة تفاجئنا بتوصلنا باستدعاء للمثول أمام لجنة التحكيم وذلك من أجل وضع طلب للتعويض، الأمر الذي رفضناه. فتواصلت الزيارات لمنزل الوالين لنشر أخبار زائفة.

في سنة 1999 نشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لائحة تتضمن دائما 112 حالة اعتبرتها الجمعيات الحقوقية وعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب التفافا على مطالبها من طرف النظام المخزني ودخلت في نضالات متعددة كالإضرابات عن الطعام والمشاركة في مسيرات فاتح ماي للمطالبة بإجلاء الحقيقة كل الحقيقة حول مصير كل المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي توج هذا المسار بتأسيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في نونبر 1999 والذي تكون من كل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و عائلاتهم وتم تسطير برنامج نضالي للمطالبة بالاستجابة لمطالب الضحايا و أسرهم والحركة الحقوقية.

في نونبر 2003 وبتوصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة والتي سوقت كآلية للعدالة الانتقالية وسيتبين فيما بعد أنها لا تنطبق عليها معايير العدالة الانتقالية كون الاستبداد لا زال مستمرا والحقيقة غائبة أو مغيبة والذاكرة يطالها التدمير والنسيان والعدالة غائبة والتكرار لا زال مستمرا.

في أبريل 2004 أكد شخص يقطن في مدينة الرشيدية أنه التقى عمر بمدينة الرشيدية، ففي حينه أخبرنا هيئة الإنصاف والمصالحة وطالبنا منها التحري في هذه المزاعم. إلا أن والدنا توفي في يونيو 2004 وبالمناسبة قام أعضاء من هيئة الإنصاف والمصالة بزيارتنا في منزل الوالدين بالجرف وأمددناهم بكل المعطيات التي بحوزتنا ومكناهم من الاستماع لبعض الأشخاص للإدلاء بشهادات لها صلة بالموضوع.

في 6 نونبر 2006 وبعد اطلاعنا على تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والذي ذهب إلى حد تحريف إن لم نقل تزوير بعض الشهادات لكي تخلص إلى الإيحاء بأن حالة عمر الوسولي من المرجح أن تكون لا علاقة لها بالاختفاء القسري ومع ذلك أوصى بمواصلة التحريات وأدرج اسمه ضمن الحالات العالقة كما تضمن التقرير أنه تعرض للاعتقال مرتين، الأولى في المركز الحدودي زوج بغال في 18 ماي 1986 والثانية في مركز مصالح الأمن بتطوان بتاريخ 2 يونيو 1988.

1 - اعتقاله بتاريخ 18 ماي 1986 من طرف مصالح أمن وجدة بالمنطقة الحدودية زوج بغال ليتم إطلاق سراحه في 20 ماي. إن هذا يستوجب الإطلاع على محضر مصالح الحدود والأمن في كل من الجزائر والمغرب والاستماع إلى كل من له علاقة بالملف.

2 - تسليمه من طرف السلطات الإسبانية التي اعتقلته بمدينة *فلانسيا* إلى المغرب يوم 2 يونيو 1988 عبر المركز الحدودي باب سبتة. إن هذا يستوجب أيضا الاطلاع على محاضر التسليم والكشف عن المؤسسات والأشخاص المتورطين في هذه الجرائم حتى يتمكن القضاء من الاستماع إليهم وتحديد مسؤولياتهم، وذلك من أجل تحديد مصير المختفي والوصول إلى الحقيقة كاملة كل الحقيقة. كما يتوجب مساءلة السلطات الإسبانية في *فلانسيا* عن المعلومات التي قد تكون في حوزتها والتي قد تمكن من الوصول إلى شهود آخرين أو إلى جزء من الحقيقة.

وبعد الاطلاع على هذا التقرير أصدرت العائلة بيانا استنكاريا وتوضيحيا للرأي العام.

في سنة 2010 أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الملحق 1 حالات الاختفاء القسري. بعد التذكير بالحالات الفردية العالقة (66 حالة) جاء في التقرير الصفحة 21 "كونت الهيئة قناعتها بخصوص ست وستين حالة ، تمت دراستها، وتجتمع فيها العناصر التكوينية للاختفاء القسري، وارتأت أن من واجب الدولة متابعة البحث بشأنها بغية الكشف عن مصير أصحابها. وورد في الصفحة 158 بطائق تقنية عما تم إنجازه بخصوص 9 حالت عالقة من ضمنهم حالة عمر الوسولي والتي لم تخرج عن المعتاد إذ أنها تتضمن بعض المغالطات على الرغم من مراسلتنا للمجلس عدة مرات بشأنها.

وبعد ذلك وجهنا طلبا لفريق العمل الأممي حول الاختفاء القسري " GTDF" والذي تبنى حالة عمر الوسولي واعتبرها حالة اختفاء قسري بناءا على الوثائق والمعلومات التي قدمناها له. ثم تمت مراسلة الحكومة المغربية من طرف الفريق الأممي ليأتي الرد مخيبا للآمال يكرر ما ورد في تقرير هيئة الاتصاف والمصالحة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالوكالة عن الحكومة المغربة في شخص أمينه العام. بعد ذلك تم الرد من طرفنا على المجلس الوطني وراسلنا الفريق الأممي في الموضوع أكدنا فيه على مسؤولية الدولة في اختفائه وبينا لهم كذلك بالوثائق التزوير الذي طال شهادة الشهود حتى يتسنى لخدام الدولة بناء الاستنتاج المملى عليهم من طرف النظام المخزني وذلك من أجل إقبار الحقيقة وبالتالي تلميع صورة المخزن. بناءا على هذا الرد فإن فريق العمل التابع للأمم المتحدة لا زال وإلى حدود الساعة يتبنى حالة المختطف عمر الوسولي كحالة اختفاء قسري.

كما أن العائلة وجهت رسالة في شتنبر 2019 إلى الرئيسة الحالية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمددناها بجميع المعطيات كما طرحنا عدة أسئلة للتحري والإجابة عنها من بينها ما مصير عمر منذ 2 يونيو 1988عندما كان في ضيافة مصالح الأمن بطوان حسب تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، إلا أنه ولحد الآن لم نتلق أي جواب، بل بالعكس إن المجلس الوطني استغل الحجر الصحي و أشار في تقريره السنوي الأخير أنه لم يتبق من الحالات العالقة إلا حالتين و يكون بهاذا قد أقبر الحقيقة كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير و الذين يعدون بالمئات.

هذا مقتطف من نموذج تعامل المخزن مع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والذي نستنتج منه أن الدولة ليست لديها الإرادة السياسية لإجلاء الحقيقة.

وفي الأخير لا بد من الإشارة إلى ندوة مراكش ومؤتمر المنتدى الأخير وجمع عام عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء الذين أجمعوا كلهم على أن وحدها لجنة مستقلة للحقيقة لها جميع الصلاحيات في التحري بشفافية وجدية، بتمكينها من الصفة القضائية وتزيدها بجميع الإمكانيات يمكن لها السير على درب الحقيقة.

وبتوصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة والتي سوقت كآلية للعدالة الانتقالية وسيتبين فيما بعد أنها لا تنطبق عليها معايير العدالة الانتقالية كون الاستبداد لا زال مستمرا والحقيقة غائبة أو مغيبة

ضعف مواجهة المشروع المخزني: الأسباب والمآلات

حسن جعفري

لا يخفى على أي متتبع للشأن السياسي بالمغرب عجز القوى الممانعة بكل أطيافها عن الحد من تمدد المخزن ومشروعه اللاشعبي واللاوطني و اللاديمقراطي إلى مختلف شرائح المجتمع المغربي وإلى أغلب الهيئات سياسية كانت أو نقابية أو جمعوية أو ثقافية.

فما هي أسباب هذا الضعف وهذا التراجع في مواجهة هذا النظام و مشاريعه اللاوطنية و اللاشعبية ؟ و ما هي المآلات الممكنة لهاذا وضع ؟ و ما هي الإمكانيات المتاحة لوقف هذا المد الرجعي ؟

فالمخزن لغويا هو المكان الذي يتم فيه تخزين الخيرات،

واصطلاحا هو المكان الذي تتمركز فيه كل السلطات ، وبالتالي كل الخيرات. وعليه فهو الذي يغدق على من يريد ومن يخدم مصالحه بما يريد وحسب قيمة الخدمات التي تقدم له، لذلك فمنذ الاستقلال الشكلي مع اتفاقية "إكس ليبان" المشؤومة ، عمل النظام المخزني بمكيافيلية مقيتة وبدعم من الامبريالية خاصة الفرنسية والصهيونية والرجعية العربية ، حيث قام بإدماج الخونة وعملاء الاستعمار والكمبرادور والإقطاعيين في بنياته ووفر لهم كافة شروط التغلغل والهيمنة ومن جهة ثانية قام باغتيال واعتقال وقمع كل مناهضي سياساته اللاوطنية، وتصفية جيش التحرير. فإذا كان منطق الصراع يجعلنا نفهم سياسات النظام القائم والطبقات السائدة الملتفة حوله ، فإن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه هو كيف ولماذا نجح النظام من توسيع دائرته والتقليص من دائرة الرافضين له ولسياساته اللاشعبية؟ وما هي الأسباب التي جعلت جزءا مهما من المناضلات والمناضلين والإطارات تتساقط كأوراق الخريف وتصطف في طابور المخزن وتنتظر دورها حتى يرضى عليها ويدمجها في بنياته ؟

إن هذا التهافت يرجع في نظري إلى أسباب عديدة منها أساسا ،رفض الحزب الشيوعي المغربي لوثيقة المطالبة بالاستقلال ،حيث كان الشيوعيون المغاربة يعتقدون أن تحرير الوطن المغربي والبروليتاريا المغربية مرتبط بتحرير البروليتاريا الفرنسية ،وهو الموقف الذي جعله يدخل إلى المقاومة متأخرا مقارنة مع حزب الاستقلال وجيش التحرير وبالتالي عزلة الشيوعيين المغاربة عن الحركة الوطنية. هذا الموقف وظفه المخزن والجناح اليميني لحزب الاستقلال لاضعافه ،كما اتهم الشيوعيين بالإلحاد حسب "ألبير عياش" للتأثير على جزء مهم من الطبقة العاملة سلاح أي حزب ثوري، للانسحاب من الاتحاد المغربي للشغل وتأسيس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب . بهذا التقسيم النقابي الأول بدأ عزل الشيوعيين المغاربة عن الطبقة العاملة وبالتالي إضعافه . كما أن التركيبة الطبقية للحركة التقدمية المغربية التي تهيمن عليها البرجوازية الصغيرة والمتوسطة سواء في صفوف الحزب الشيوعي المغربي الذي أدى ثمن أخطائه أو ، أوفي صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ،وبعد ذلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سهلت على النظام المخزني خلق تناقضات داخل هذه التنظيمات وتأجيجها وبالتالي إضعافها محسنا استعماله للميكيافلية " الجزرة للذين يلهثون وراء فتاته والعصا لكل من يرفض سياساته اللاشعبية واللاوطنية ، وكذلك عدم قدرة الشيوعيين المغاربة والحركة الاتحادية الجذرية على التحالف ضده وتحديد التناقضات المرحلية . هذه الإجراءات المخزنية رغم القمع والاعتقالات واجهتها الجماهير الشعبية بمقاومة كبيرة ، خاصة مع ميلاد الحركة الماركسية اللينينية المغربية في السبعينات والتي أحيت الآمال لدى عموم الكادحات والكادحين ،وفي صفوف الحركة التلاميذية والطلابية وكذلك الطبقة العاملة من خلال إضرابات بطولية خلفت ضحايا ومعتقلين ومجهولي المصير. إلا هذه المعارك سرعان ما تمكن النظام من الالتفاف عليها بدعم من القوى الملتفة حوله التي بدأت تتسع مع ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي وبعد تحييد الجيش بعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين . هكذا استمر الصراع بين المشروع المخزني والحركة التقدمية في شخص الحركتين الاتحادية والماركسية . لكن وانسجاما مع المشروع الامبريالي قام النظام بتشجيع ودعم الحركة الإسلامية في منتصف السبعينات والتي نابت عنه للقيام بمجموعة من العمليات القذرة كاغتيال المناضل عمر بنجلون والطلبة القاعديين : المعطي بوملي وآيت الجيد بنعيسى وغيرهم ، ومساعدة النظام على نسف أي فعل نضالي داخل الجامعة بل على اعتقال العديد من الطلبة القاعديين . هكذا انحرف الصراع وتحول النظام المخزني من المسؤول الأول والأخير عن كل المصائب التي نزلت بالوطن إلى حكم بين الماركسيين والإسلاميين وبين الماركسيين والقوى الإصلاحية التي أصبحت ملكية أكثر من الملك . هذا التطاحن زاد من إضعاف أية مقاومة . فإذا كانت الحركة الماركسية–اللينينية أجهضت في مهدها بسبب تكالب الجميع ضدها وبعدم قدرتها على التجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين ، نتيجة الحصار والقمع المنهج الذي مورس عليها ، فإن الحركة الاتحادية لم تستطع الصمود أمام همجية النظام بسبب سياسات الكولسة التي كانت تنهجها القيادات ضدا على قواعدها، بل خلق قاعدة من الأتباع والمريدين حسب تعبير عبد الله حمودي، عوض جيش من المناضلات والمناضلين . هؤلاء الأتباع يتم استعمالهم /هن كورقة ضغط في مفاوضاتهم مع النظام . كما تم استعمال الطبقة العاملة عبر نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل عوض خدمتها، وهذا ما سهل على النظام اختراق الحزب والنقابة وتقسيمهما .إن ذلك لم يضعف الحركة النقابية فحسب ، بل أضعف الحركة التقدمية عامة ومقاومتها إلى أن جاءت حركة 20 فبراير المجيدة، وأحيت الأمل مجددا ، وأجبرت العديد من القوى غير الملتفة حول النظام على الجلوس حول نفس الطاولة رغم اختلاف المرجعيات ، حيث حاولت التمييز بين التناقضات ، فكانت الشرارة والتقى الديمقراطي والإسلامي والماركسي ، وحاول الجميع تفادي نقط الاختلاف والتركيز على المشترك وعلى العدو الرئيسي المتمثل في النظام . غير أن هذا الأخير استبق الأحداث وقام بإجراءات ساهمت في إضعاف الحركة وبالتالي مقاومتها، بل إن البعض يعمل على إرجاع الصراع إلى ما قبل 20 فبراير، وهو ردة إلى الوراء، مثل رفض النضال المشترك أو ربطه باشتراطات غير موضوعية ،لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى ،والتركيز على نقط الاختلاف وتضخيمها عوض القواسم المشتركة ،النفخ في الذوات وشيطنة الآخر إلى درجة أن البعض يستعد لتقديم خدمات للنظام من خلال محاولة نسف إطارات مكافحة . هذا دون أن نغفل غياب المحسوبين على المثقفين فكريا ونضاليا . هذه الأوضاع المتردية دفعت بالعديد من الفئات والمناطق إلى خوض نضالات مطلبية خاصة ومعزولة دون ربطها بالصراع العام ، وهذا ما حد من تأثيرها رغم حجمها وطبيعتها كما هو الشأن بالنسبة لحراك الريف واجرادة وتنغير وأوطاط الحاج وبني تجيت وغيرها، وكذلك النضالات العمالية في العديد من القطاعات. هذه النضالات رغم أهميتها لم تساهم في إضعاف المخزن بل فقط مكنته من استقطاب البعض من رموز هذه النضالات أو على الأقل تليين مواقفها آملة في استجابة المخزن لمطالبها المشروعة . فإلى متى ستظل هذه الانكسارات ؟وهل أصبحت الحرية والكرامة رخيصتين لدى الإنسان المغربي وهو الإنسان الذي كان يفضل الموت واقفا عوض الخضوع للمستعمر؟ وهل الحصول على بعض المكتسبات المادية أهم من العيش بكرامة والتمتع بكامل الحرية في التفكير وتقرير المصير ؟ إنها معضلة مجتمعية تتطلب تفكيك المجتمع المغربي وآليات تفكيره. إن طريق التحرر الوطني في أفق بناء مجتمع اشتراكي طويل وشاق ، لكن ليس مستحيلا ، وليس من حقنا ككادحات وكادحي هذا الوطن الجريح وأحراره وحرائره التنكر لتضحيات العديد من خيرة بنات وأبناء المغرب وشهدائه . لكن الوفاء للشهداء والسير على نهجهم/هن، لايتم بالشعارات بل بالعمل القاعدي الدؤوب والمستمر من أجل بلترة تنظيماتنا وتغيير موازين القوى لصالح المنتجات والمنتجين الأحرار . لقد وضع النهج الديمقراطي تصورا لذلك قابلا للتطوير والإغناء ، يمكن تلخيصه في بناء أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الشعبية وجبهة الطبقات الشعبية التي تتطلب نزول الجميع من أبراجها والتركيز على المشترك عوض البحث عن الذرائع وإضاعة الزمن السياسي الذي لا ينتظر أحدا.

معا للنضال والاجتهاد لتوحيد الماركسيين المغاربة والتجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين الذين يفتقدون لأداتهم السياسية ، حزب الطبقة العاملة، الأداة الوحيدة القادرة على خدمة الطبقة العاملة عوض استخدامها وحسم السلطة السياسية لصالحها. فهل ستراجع مجموعة من التنظيمات والفئات ممارساتها وتدرك أن ملفاتها ومطالبها سياسية وليست مطلبية بحتة ؟ نتمنى أن يدرك الجميع دقة المرحلة وأن يساهموا في وحدة الصف المناهض للمخزن ..

الاختطاف والمصير المجهول للضحايا أبشع مظهر للقمع السياسي

يصادف شهر نونبر من كل سنة ذكرى العديد من الاختطافات، والإعدامات و الاعتقالات، و في هذا الإطار قرر النهج الديمقراطي تنظيم ندوة رقمية حول الاختطاف والاعتقال... كما قررت جريدة النهج الديمقراطي تخصيص ملف عددها هذا (384) لقضية المختطفين مجهولي المصير.

فالاعتقال و الاختطاف و الإعدام، ممارسات بنيوية لدى النظام المخزني، و ليست ظاهرة عابرة، و هي أبشع مظهر للصراع السياسي وبالتالي للصراع الطبقي.

"لا يستطيعون قتل الأفكار و لكنهم يقتلون الرجال الذين يمثلون هته الأفكار. لا يستطيعون شراء الإنسان الحقيقي لكنهم يشترون أي خائن أو وضيع يجدونه في العالم مستعد لذلك" (فيدال كاسترو).

الاختطاف شكل من أشكال الصراع الطبقي:حالة المغرب

عبد الله مسداد

عانت البشرية والشعوب المضطهدة ولازالت من انتهاك خطير وجسيم لحقوق الإنسان، يصطلح على تسميته في الخطاب السياسي بالاختطاف وفي الأدبيات الحقوقية بالاختفاء القسري، وقد ارتبط بالأنظمة الاستبدادية التي تنعدم فيها الحريات الفردية والجماعية واستقلال القضاء.

وجريمة الاختطاف هي نتاج الصراع الطبقي وهو موجه ضد المعارضين السياسيين وعموم الكادحين، وتهدف من ورائه أنظمة الاستبداد إلى ترهيب القوى الثورية والديمقراطية وعموم الجماهير، وفرض إراداتها واختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخطورة الاختطاف وجسامته تكمن في كونه مقرونا بانتهاكات جسيمة أخرى، تتمثل في الاعتداء على الحق في الحياة وممارسة التعذيب بكل أشكاله وإقامة المحاكمات غير العادلة.

وان التصدي لهذا الانتهاك له بعدين أساسيين وهما: بعد سياسي تضطلع به القوى التقدمية، ويتجلى في حملات التضامن والفضح والإدانة والاستنكار والمؤازرة القانونية. وبعد حقوقي تضطلع به الحركة الحقوقية العالمية والمحلية والمنتظم الدولي المؤسس على الآليات الحقوقية، وإن الجهود الدولية أسفرت على إقرار الأمم المتحدة " الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري "، التي تمنع وتجرم الاختفاء، وتؤكد على كشف الحقيقة وتقديم التعويضات وجبر الضرر الفردي والجماعي، ومعاقبة الجناة مرتكبي جرائم الاختطاف.

وكما أشرنا في البداية بأن الاختطاف نتاج الصراع الطبقي ويرتبط بالاستبداد، والمغرب لم ينأى عن هذه القاعدة، فالتاريخ السياسي للمغرب منذ الاستقلال الشكلي كان مطبوعا بالقمع السياسي وممارسة أجهزت الدولة للاختطاف، الذي كان دائما مرتبطا بالصراع الطبقي وطبيعته، فمنذ الاستقلال الشكلي سنة 1956 وبعلاقة بالصراع على السلطة السياسية وبالانتفاضات التي عرفها المغرب في الريف عقب الاستقلال الشكلي، والدار البيضاء في مارس 1965 والأحداث الاجتماعية وما رافقها من انتفاضات شعبية 1981؛ 1984؛ 1990، وينضاف إلى ذلك المحاولتين الانقلابيتين سنتي 1971 و1972 وحركة 03 مارس 1973 المسلحة، ومع بروز الحركة الماركسية اللينينية التي أطرت وقادت النضال الجماهيري في عدة مواقع، والتي عملت مشروع تغيير النظام وإقامة الديمقراطية الشعبية في أفق نظام اشتراكي. إن الصراع الطبقي بتلك التجليات واجهه النظام بالقمع السياسي وممارسة الاختطاف الذي انطلق منذ سنة 1956، وحصد الآلاف وكانت له آثار وأضرار جسيمة، من بينها وفيات بسبب التعذيب في مراكز الاختطاف، وعاهات مستديمة واختلالات عقلية ونفسية.

ومن بين الضحايا، نذكر:

ضحايا الاختطاف بارتباط مع الصراع السياسي على السلطة منذ 1956؛ وبعلاقة بانتفاضة الريف 1958؛ المختطفون على إثر أحداث يوليوز 1963 أو ما يعرف بقضية المؤامرة..

المختطف المعارض والقائد السياسي المهدي بنبركة أكتوبر 1965...

إن نضال القوى اليسارية في الداخل والخارج سيهيئ التربة ويمهد لتحول هام، تمثل في بروز حركة عائلات المعتقلين السياسيين والمختطفين مجهولي المصير. وفي تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي أعطت أهمية كبرى لملف الاعتقال السياسي والاختطاف والنفي القسري، وان نضال الحركة الديمقراطية والحقوقية وحركة العائلات إلى جانب الضغوطات الدولية ستكون لها آثار على سياسة النظام الذي بادر إلى خلق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، وإنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان سنة 1993، كما أن تلك الجهود النضالية أسفرت في السنوات الأولى من التسعينات على الإفراج على جزء هام من المختطفين مجهولي المصير والمعتقلين السياسيين وعودة المنفيين سنة 1994.

كما أشرنا في البداية بأن الاختطاف نتاج الصراع الطبقي ويرتبط بالاستبداد، والمغرب لم ينأى عن هذه القاعدة، فالتاريخ السياسي للمغرب منذ الاستقلال كان مطبوعا بالقمع السياسي وممارسة أجهزت الدولة للاختطاف الذي كان دائما مرتبطا بالصراع الطبقي وطبيعته

وفي مذكرة المجلس الاستشاري في يوليوز 1994 لأول مرة تتم الإشارة إلى ملف المختطفين، وفي أبريل 1995 اقترح المجلس الاستشاري لجنة مشتركة من وزارة الداخلية ووزارة العدل وحقوق الإنسان وأعضاء من المجلس الاستشاري لتصفية مشكل المختفين، وفي نهاية شتنبر 1998 سيعمل المجلس الاستشاري على حصر لائحة المختفين في 112 حالة، وصنفتهم إلى 56 حالة وفاة؛ و12 على قيد الحياة؛ و44 مجهولي المصير، وفي أبريل 1999 اقترح المجلس إحداث هيئة للتعويض.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الحقوقية واجهت هذه الإجراءات التي كانت تهدف إلى طمس الحقيقة الكاملة والعمل على إغلاق هذا الملف بشكل نهائي. تمثلت هذه المواجهة في المبادرة إلى تأسيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في نونبر 1999، وتنظيم المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شهر نونبر 2001، التي أسفرت عنها توصيات هامة ضمنها إنشاء هيئة وطنية للحقيقة.

وان حذر ويقظة الحركة الحقوقية والديمقراطية وبفضل نضالها سيفرض على الدولة عبر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان إصدار توصية بشأن إحداث هيئة الانصاف والمصالحة، التي ستعتمد مقاربة جديدة في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وإن لم ترقى للتوصية الصادرة عن المناظرة الوطنية الأولى القاضية بتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للحقيقة، وإن توصية المجلس الاستشاري كانت تجاوزا لهيئة التحكيم التي اختزلت وعالجت ملف الاختطاف في التعويض المالي.

وبفضل صمود وإسرار عائلات المختطفين مجهولي المسير والحركة الديمقراطية والحقوقية، سيبقى ملف الاختطاف مفتوحا إلى حين تحقيق كل مطالب الضحايا وذوي الحقوق مؤازرين ومدعمين من طرف الحركة الحقوقية والديمقراطية، هذه المطالب تتمثل في كشف الحقيقة الكاملة وجبر الضرر والاعتذار الرسمي للدولة وحفظ الذاكرة مساءلة الجناة مرتكبي جريمة الاختطاف، وإرساء ضمانات فعلية بعدم التكرار.

الإختفاء القسري بالمغرب: من أجل آلية وطنية لاستكمال الحقيقة

عبد الحق الوسولي

اتخذت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مباشرة بعد الاستقلال الشكلي عدة أشكال: اعتقالات تعسفية، اختطافات وممارسات للاختفاء القسري وعمليات قتل خارج نطاق القضاء، ومحاكمات انتفت فيها معايير المحاكمة العادلة، صدرت عن بعضها أحكام بالإعدام ثم تم تنفيذها. وظهرت مراكز للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، كدار بريشة ودار المقري، والمقاطعة السابعة. ومنذ بداية الستينيات، اكتست هذه الانتهاكات طابعا منهجيا من طرف الأجهزة الأمنية للدولة، وتفاقمت عند اللحظات السياسية المفصلية نذكر منها على سبيل المثال سنوات : 1963، 1969، 1973، 1976. وأصبح عدد الضحايا يعد بالآلاف مما أدى إلى إزدياد عدد المعتقلات السرية الرهيبة كتازمامارت، قلعة مكونة، أكدز، الكوربيس، النقطة الثابة رقم 3 « PF3 »... وتخللت هذه الفترات هزات اجتماعية واجهتها الدولة بقمع دموي وحشي خلف مئات القتلى بالرصاص الحي سنوات 1965 و 1981 في الدار البيضاء و 1984 بمدن الشمال و 1990 في مدينة فاس و أخيرا في الحسيمة وجرادة وعدة مد مغربية أخرى ، واعتمدت الأجهزة الأمنية في ممارستها المنهجية لهذه الانتهاكات على ممارسة ضروب العقوبات والمعاملات القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة.

كما أن عددا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تتقاطع بعض خاصياتها مع عدد من خاصيات الاختفاء القسري، فالقتل خارج نطاق القضاء أو المس بالحق في الحياة تحت التعذيب أفضى إلى بقاء مصير رفات عدد من الضحايا مجهولا ،وهي حالات عرفها المغرب بشكل واسع، مما يستدعي إعمال الحق في معرفة الحقيقة في جميع هذه الحالات.

ومن أجل معالجة حالات الاختفاء القسري بالمغرب، تم سنة 1999 إنشاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اعتبرت مقاربتها من طرف الحقوقيين والضحايا اختزالية في التعويض، إذ لم تكن تتمتع بصلاحيات البحث والتحري حول الحقيقة حسب المعايير الدولية وبعيدة عن مفهوم جبر الأضرار.

وتم سنة 2003 إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي سوقت على أنها تندرج ضمن إطار العدالة الانتقالية بالمغرب كشفت تحرياتها عن أسماء العديد من ضحايا الاختفاء القسري من بينهم الذين توفوا مع تحديد أماكن دفنهم، بينما خلصت إلى توفي البعض الآخر دون الكشف عن أماكن دفنهم كما بقيت العديد من الحالات دون الكشف عن مصيرها، وهو ما سمي بالحالات العالقة. فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو مدى مطابقة التجربة المغربية عبر هيئة الإنصاف والمصالحة لأهداف و آليات العدالة الانتقالية.

مفهوم العدالة الانتقالية

مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم مركب مكون من مقطعين هما العدالة والانتقال وفي تعريفه نقول أنه تحقيق العدالة في فترة انتقالية تمر بها الدولة خلال الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي أو من حكم عسكري إلى حكم مدني أو من حكم ديني إلى حكم مدني، أو من حالة حرب داخلية أو خارجية إلى حالة سلم عبر تطبيق مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية تعالج من خلالها ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. إن النظام المخزني المرتكب لأفظع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل سنة 1999 نظام تسلطي استبدادي يسوده الحكم الفردي المطلق. إن الانتقال الذي شهدته السلطة سنة 1999 لم يغير جوهر الحكم لدى النظام المغربي و بعبارة أخرى لم يشهد المغرب الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي بل التجربة المغربية أنجزت في ظل استمرارية النظام المخزني المتسلط و المستبد. نستنتج أن التجربة المغربية تتعارض كليا مع مفهوم العدالة الإنتقالية وهذا ما سيتضح من بعد أن الحقيقة التي تعتبر من أهم ركائز العدالة الإنتقالية لا زالت غائبة أو بالأحرى مغيبة. لا يمكن لأحد أن ينكر أن النظام المخزني نظاما مهيكلا (الدرك، الجيش، الشرطة.....) يتوفر على كل الحقائق بالنسبة للجرائم المقترفة من طرفه و و بطبيعة الحال لا يكن للمجرم أن يكشف عن الحقيقة التي تدينه وهذا دليل على عد وجود إرادة سياسية لحل هذا الملف حلا منصفا وعادلا.

مقارنة أهداف وآليات العدالة الانتقالية مع التجربة المغربية

ينطوي مفهوم العدالة الانتقالية على أربع دعائم رئيسة ومترابطة تشكل آليات وأهدافا في الوقت ذاته هي:

معرفة الحقيقة، المحاسبة والقصاص، التعويض وجبر الضرر وأخيرا ضمانات عدم التكرار.

1- الحق في معرفة الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

من أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم التي ترتب عليها إلحاق الضرر بهم بكافة صوره المادية والمعنوية. ويتسع هذا الحق خلال فترات العدالة الانتقالية ليشمل المجتمع كله. فأول أهداف العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة، ومعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الاستبداد أو القمع، مع تحديد المسئول عنها، باعتبار ذلك حقا لكل مواطن وبالتالي يجب التحري و الإجابة على مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

- من ؟ ويتعلق الأمر بالتحديد الدقيق لهوية الضحايا المختفين قسرا ومجهولي المصير.
- متى ؟ ويتعلق الأمر بتحديد تواريخ الاحتجاز أو الاختطاف أو القتل خارج نطاق القضاء مع إخفاء الجثث أو الوفاة في حالة حدوثها.
- كيف ؟ ويتعلق الأمر بتحديد ظروف الاعتقال أو الاختطاف، وظروف الاحتجاز وظروف وأسباب الوفاة وظروف الدفن.
- أين ؟ ويتعلق الأمر بتحديد أماكن الاحتجاز أو الوفاة في حالة حدوثها، وأماكن الدفن.
- لمن الرفات ؟ : التأكد من هوية الرفاة التي تم العثور عليها وإعادتها.
- تحديد المسؤولية : من هم المسؤولون ومن هي الجهات المسؤولة عن ذلك.
- لماذا ؟ ويتعلق الأمر بتحديد السياقات الخاصة بشخص الضحية وبالمسئولين عما تعرض له من انتهاكات، وبالسياقات العامة: سياسية، اجتماعية واقتصادية...

إن الظهير الخاص بالمصادقة على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة المادة السادسة، أكدت أن اختصاصات هيئة الإنصاف والمصالحة غير قضائية. ولا تثير المسؤولية الفردية عن الانتهاكات. ومن مهامها البحث والتحري والتقييم والتحكيم والاقتراح. إن هذه المادة لوحدها قد أقبرت جزء كبير من الحقيقة وتنتفي تماما مع مبادئ العدالة الانتقالية.

اليوم، وبعد مرور عشر سنوات على صدور تقارير هيئة المتابعة في المرحلة الأولى سنة 2010، وبعد العديد من الوعود بنشر التقارير عن نتائج اشتغال لجنة المتابعة في مرحلتها الثانية، يظل الكشف عن الحقيقة غير مكتمل بالنسبة إلى العديد من الحالات يتم تناولها بالتفصيل في المذكرة الملحقة. ويقصد بالحقيقة في هذا السياق التحديد الدقيق لمصير ضحايا الاختفاء القسري من قبيل الكشف عن مصير الضحية هل هو حي أم متوفى، والكشف عن ظروف وملابسات الوفاة في حالة حدوثها، وليس الاكتفاء بالقول بوجود قرائن قوية على الوفاة دون ذكرها، وتحديد أماكن الرفات بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم، وإجراء التحاليل الأنتروبولوجية والجينية للرفات، والكف عن اعتبار قبول التعويض من طرف ذوي الحقوق كمؤشر على إغلاق الحالات، في غياب القبول الصريح بالنتائج من طرف العائلات التي لازالت تطالب بالرفات، او التملص بالتراجع عن حالات الاختفاء القسري التي لم يتم الاستقصاء حولها بشكل كاف باعتبارها ليست حالات اختفاء قسري. بل أكثر من ذلك تم استغلال الحجر الصحي من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأصدر تقريرا يجزم فيه أن حالتين فقط هما اللذان لا زالت مصيرها مجهولا والواقع يؤكد العكس أنظر الجداول أسفله (دراسة قامت بها لجنة التنسيق لعائلات المختطفيت مجهولي المصير) وبهذا يتكلف المجلس الوطني مرة أخرى بتبييض وبتلميع صورة النظام المخزني ولو بتزوير الحقائق و خصوصا في الخارج، بدل متابعة التحريات كما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

تصنيف الحالات	التقرير الختامي		التقرير الرسمي دجنبر 2009	الملحق 1– لوائح الاختفاء القسري
وفيات خلال فجر الاستقلال الشكلي	173	39	172	50
وفيات ما بين 1960-1992		134		47
وفيات – اختفاء قسري طويل الامد	89		90	88
أحداث مسلحة 1960	07		07	07
أحداث مسلحة 1964	04		02	06
احداث مسلحة مارس 1973	لم يذكر		02	لم يذكر
تداعيات الفرار من P.F.4	لم يذكر		لم يذكر	06
أجوبة الدرك	36	23 وفاة 13 اعدام	لم يذكر	لم يذكر
احداث اجتماعية	325		325	197
ضحايا الاعدامات	لم يذكر		لم يذكر	79
وفيات خلال الاختفاء بالصحراء	*144		*144	147
ضحايا سلموا للصليب الاحمر الدولي	66		66	لم يذكر
الناجون من المعتقلات السرية المفرج عنهم	لم يذكر		لم يذكر	302

يتبع في الصفحة 9

تتمة مقال الإختفاء القسري بالمغرب

إن هذا الارتباك الواضح يفتح المجال للتشكيك في جدية التحريات المنجزة و مصداقية المعطيات

إن النتائج المعلن عنها إلى اليوم تظل محدودة و للتذكير فإن العديد من العائلات لا تزال تطالب بتحديد هوية الرفاة وتسليمها بعد التأكد من هويتها و تحديد مصير المختطفين و إطلاق سرا الأحياء منهم.

إن الاغلبية المطلقة من عائلات الضحايا تطالب بإجراء التحاليل الجينية للتأكد من من هوية رفات ذويها.

إن ما اعتبرته لجنة التحريات استجلاء لمصير 58 حالة كما هو مبين في الجدول اسفله لا يمت إلى الحقيقة بصلة، بل محاولة منها للتملص من مسؤوليتها في الكشف عن الحقيقة الكاملة وان مزاعمها تحتاج إلى أدلة وحجج لإثبات مصداقيتها

تصنيف الحالات		توزيع الحالات	العدد
اختفاء لأسباب سياسية	49	هاجر إلى الخارج منذ 1964	1
		اختفاء بسبب مرض نفسي	1
		وفيات خلال الاختفاء القسري	47
اختفاءلا علاقة له بالدافع السياسي	9	متوفون غرقا	2
		اختفاء دون توفر الدافع السياسي - دون تحديد المصير	7
ملفات عالقة	9	لم يتم تحديد مصيرهم	9
أحداث مسلحة - مارس 1973	2	وفيات أثناء مواجهة مسلحة - مارس 1973	2
حالات خاصة	3	دفين بمقبرة يعقوب المنصور - الرباط	1

تصنيف الحالات	المجموع	وفاة	قرائن على	تصفية	تاريخ الوفاة			مكان الوفاة			تاريخ الدفن			مكان الدفن		
					مدقق	د و ن	غير	مدقق	د و ن	غير	مدقق	د و ن	غير	مدقق	د و ن	غير
وفيات الاختفاء القسري خلال فجر الاستقلال	50	23	7	20			50		5	16			50		2	48
متوفون خلال الاختفاء القسري للفترة ما بين 1961 - 1992	47	26	20	1	3	1	43		9	8			47	3	4	40
متوفون خلال الاختفاء القسري الطويلة الأمد	88	88			83		5			5			88	83		5
متوفون بالأقاليم الصحراوية	147	74	73		4	22				2						
أحداث مسلحة ما بين 1960 - 1964	13			13	12		1			1			1	13		
تداعيات الفرار من النقطة الثابتة الرابعة	6			6			6		6				6			6
وفيات خلال الأحداث الاجتماعية	197	27			17						8					13
ضحايا الإعدامات	79			79	61		18						79			79

إن عمليات الاختفاء القسري استكمال استجلاء الحقيقة بالنسبة لجل ملفات الاختفاء القسري لا تزال ناقصة لان جل الضحايا لم تحدد مدافنهم و لم يتم التأكد من هوياتهم وبالتالي نتساءل على أي أساس استندت لجنة المتابعة لوضع الشهادات على قبورهم ؟ (ضحايا أكدز - قلعة مكونة - أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء).

إن تصنيف حوالي 100 حالة من ضحايا الاختفاء القسري ضمن خانة المتوفين كان على أساس وجود قرائن على الوفاة مما يعني أن استجلاء مصيرهم مجرد فرضيات و ليست حقيقة مؤكدة ويعدون مجهولي المصير.

أما المعطيات التي تضمنتها لوائح الضحايا لا تزال ناقصة - في جل الحالات (40% من الحالات لم يحدد تاريخ وفاتها و 55% لم تحدد أماكن دفنها... الخ) -

الخطير في الأمر أن ما تم الاعلان عنه في بعض الملفات غير صحيح و هو أقرب إلى المغالطات منه إلى استجلاء الحقيقة بل إن بعض الوثائق و الأدلة التي استندت عليها عمليات التحري في بعض الملفات مناقضة للحقيقة (نموذج بلقاسم وزان – عمر أقصيصر- عمر الوسولي....)

إن تقليص عدد حالات مجهولي المصير و حصرها في تسع (9) حالات فقط وعد في (6) وأخيرا في (2) أمر غير صحيح ويكذبه الواقع لأن القيام بعملية اختزال و إسقاط أسماء الضحايا من لوائح مجهولي المصير دون استجلاء لمصيرهم الحقيقي و دون تقديم مبررات مقنعة لا يمكنه أن ينزع عنهم هذه الصفة و استنادا إلى مراجعة اللوائح السابقة يتضح أن عددهم يفوق 60 حالة ينضاف إليهم 111 من طلبة المدارس العسكرية السابقة لاهرمومو و الذين اختفوا عشية 10/07/1971 ولازال مصيرهم مجهولا إلى جانب عدد كبير من ضحايا الأحداث الاجتماعية الذين لم يتم الكشف عن هوياتهم أو مدافنهم .... الخ

لقد أبرز التقرير السنوي لفريق العمل الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي برسم سنة 2019 وجود 153 حالة عالقة تخص المغرب، ولا يخص هذا الرقم إلا الحالات التي تقدمت الأسر المعنية بشكايات بشأنها لدى الفريق، والتي لم تتشكل القناعة لدى الفريق بحلها، بينما لم يتقدم العديد من أقرباء ضحايا الاختفاء القسري بشكايات لديه.

لقد أصدرت الندوة الدولية التي نظمتها هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمراكش بتاريخ 20-21-22 أبريل 2018 توصية من أجل إنشاء آلية وطنية لاستكمال الحقيقة حول ملفات الاختفاء القسري العالقة وهي التوصية التي تبناها المؤتمر الخامس للمنتدى والجمع العام لعائلات المختطفين وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب المشتغلة في إطار المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، المنعقد بالرباط بتاريخ 3 مارس 2019 عبرت خلاله العائلات عن تشبثها بالحق في معرفة الحقيقة حول ذويها من ضحايا الاختفاء القسري، واستكمال الكشف عن الحقيقة بما فيها التحليل الانتربولوجي والجيني بالنسبة إلى الرفات المعروفة أماكن دفنها، وتسليم الرفات للعائلات و إطلاق سراح أحياء منهم واتخاذ تدابير لحفظ الذاكرة و عدم التكرار.

• 2 المحاسبة و القصاص

لقد سبق أن أصدر عفوا شاملا من طرف رئيس الدولة الراحل على جميع مرتكبي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المادة 6 من الظهير الخاص بالنظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة و الذي يؤسس للإفلات من العقاب و عم إعمال العدالة و بهذا تكون التجربة المغربية قد ضربت بعرض الحائط مبدأ آخر من دعائم العدالة الإنتقالية.

• 3 التعويض وجبر الضر

تم تعويض عدد لا يستهان به من الضحايا و ذوي الحقوق تعويضا ماديا لكنه لا يرقى إلى جبر الضرر الفردي و الجماعي الذي يمكن الفرد و الجماعة من وسائل العيش الكريم بكرامة (السكن، الصحة، التعليم، التقاعد، الشغل....). مع العلم أن هناك مجموعة من الضحايا لم يشلهم التعويض بذريعة انهم خارج الآجال وكذلك لم تشمل السوية الإدارية لضاحايا السجن الرهيب تازمامارت.

• 4 ضمانات عدم التكرار و الحفاظ على الذاكرة

إن ضمانات عدم التكرار تستوجب معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق مبادئ العدالة الانتقالية و على رأسها الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي يكون فيه الشعب سيد نفسه في تقرير مصيره . كما تسوجب الكشف عن الحقيقة كاملة و المحاسبة والحفاظ على الذاكرة وعدم تركها للإهمال (قلعة مكونة، أكدز...) أو تدمير معالم الجريمة كما وقع في تازمامارت أو تفويتها لمافيا العقار كما وقع في الكربيس. إن الواقع يعلو ولا يعلى عليه فالتكرار لازال مستمرا والذاكرة يطالها التدمير و الإهمال.

ما العمل؟

الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها.

العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة واستنفاذ شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري وعلى الخصوص مبادرة الحكومة بالتصريح بقبولها تلقي اللجنة الأممية الشكايات مباشرة من الضحايا والمتضررين والمعنيين دون حاجة الى وساطة من الدولة.

ما اشبه اليوم بالامس

رسالة للخطابي تفضح حجم الاختطاف والاعتقال السياسي بعد الاستقلال الشكلي

أمام ما ذكرتموه في المذكرة التي قدمتموها إلى وزارة الداخلية بشأن المختطفين والمعتقلين والمبدعين مع قائمة إضافية بأسماء بعض المختطفين والمعتقلات التي أنشئت لتعذيب الأبرياء والأحرار من المجاهدين فلقد استغربت كثيرا كيف خفيت عنكم معرفة ذلك بالتفصيل، مكانا وزمانا، رغم وجودكم في البلاد، وتتبعكم بأنفسكم أحداث هذه المآسي التي كانت من أهداف هيئتكم السياسية. مع أننا قد استطعنا بواسطة استعلاماتنا الضئيلة، ووسائلنا القليلة، أن نحصل على الوثائق الصحيحة التي أفادتنا بكلما حدث في البلاد بالمكان والاسم والهدف والداعي، و الظروف والملابسات، سواء في ذلك قبل إعلان ما أسموه "الاستقلال" أو بعده.

إننا قد حصلنا على معلومات دقيقة ومفصلة تفصيلا كافيا لكشف كل المؤامرات المصطنعة التي دبروها للمجاهدين والعاملين، مما جعلنا نأسف لحدوث ما شوه سمعة بلادنا، ومسخ تاريخنا وسود صحيفة وجودنا كأمة شريفة ذات التاريخ المجيد الوضاء السامي. وهي وثائق من الأهمية بمكان، نحتفظ بها عبرة وذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد. ومع كل هذا فإننا نعلم أن أس كل المصائب هو وجود العدو المحتل كما قلنا، أجل كما قلنا سابقا ونقوله الآن، وكما نكررها دائما وأبدا.

وإليك بعضا من هذه المعلومات الدقيقة التي لا يتطرق إليها الشك أبدا (معلومات تحمل بين طياتها مآسي تفتت الأكباد وتذيب العقول وتشمئز منها النفوس وتقشعر منها الجلود وتحار لها العقول) (...)

هناك في إقليم سوس (12) مركزا من مراكز التعذيب والتقتيل، ونعتقد أنكم تعرفونها ولا شك. وبعد، فهذه بعض من الأماكن التي أنشئت خصيصا للتعذيب والتنكيل منذ (27 فبراير 1956) وفي هذه المعتقلات الجهنمية ذاق العاملون والمجاهدون والمخلصون كل أنواع التعذيب والتجويع مع العلم بأنها كانت متفاوتة في الشهرة – أي التشهير بالتعذيب – والمبالغة في السرية والكتمان. إذن جلها كانت معتقلات سرية احتفظوا بسريتها إلى أن فضحها المعذبون، وكشفها المهتمون. أجل، هذه هي المعتقلات التي عذبت فيها النفوس، وأزهقت فيها الأرواح البريئة، نتيجة لمؤامرات مصطنعة خلقها المغرورون بأنفسهم إرضاء للمستعمر الذي ظل ينتظرها ويترقبها ليحقق بها النكسة الكبرى التي حطمت معنويات العاملين، حتى أصابتهم خيبة الأمل. ولقد تحققت رغبة المستعمر مع الأسف الشديد، ومما يحز في قلوبنا أنها حدثت في وقت كنا في أشد الحاجة إلى التبصر والحكمة ولم الشعث. ولكن الطمع وحب الكرسي والمنصب أعمى البصيرة حتى حدث ما لم يشهده تاريخ بلادنا من المآسي والفواجع والأهوال.

أما المعتقلون فلقد بلغ عدد الذين عذبوا في هذه المعتقلات الجهنمية التي ذكرناها بالضبط والتدقيق (9672) كلها معروفة بالاسم واللقب والعمر والمهنة وحتى الحالة المدنية، لا يتسع المجال لذكرها في هذه الآونة. وأطلق سراح (6520) لغاية (26/02/1960) وجلهم مازالوا مشوهين ومبتورين من الأعضاء التناسلية أو الأرجل أو العيون أو الأذن، أما الباقي فما زال في غياهب السجون والمعتقلات المجهولة، على أن جلهم قد لاقوا حتفهم من جراء التعذيب.

ففي تيزي أوسلي بقبيلة كزناية حشروا (82) ضحية في كهف يقع في طريق تيزي أوسلي – تالة مغيث، ووارو عليهم الكهف وهم أحياء بعدما عذبوهم وشوهوهم.

وفي أجدير بقبيلة بني ورياغل بمقاطعة الريف الوسطى حشروا (75) ضحية وقتلوهم رميا بالرصاص بعدما عذبوهم وشوهوهم، وكانوا يدفنونهم تحت ستار الظلام في أماكن مختلفة، مبعثرين هنا وهناك ولكنها معروفة لدى المهتمين. ومما يجدر ذكره أن بعض أفراد ممن كانوا يحرسون من كان يقوم بتنفيذ الإعدام في هؤلاء الضحايا ما زال حيا يرزق، معروفين بالاسم والعمر، وهم يعترفون بذلك بكل بساطة وبدون مبالغة.

وفي أربعاء تاوريرت ببني بوعياش بقبيلة بني ورياغل بمقاطعة الريف الوسطى، حشروا (35) ضحية، قضوا فيها ثلاثين شهرا كلها تعذيب وتنكيل، وأخيرا قتلوهم عن أخرهم، وبالضبط نقلوهم من هناك ليلة (06/10/1958) وقتلوهم ليلة (07/10/1958) بغابة على شاطئ بقبيلة بقيوة، وكلهم من أبناء الجنوب.

وفي المعهد الديني بالحسيمة قتلوا (25) ودفنوهم في نفس المعهد ووضعوا عليهم البلاط في بيوت معروفة لدى المهتمين، وكلهم من الجنوب أيضا.

وفي جنان بريشة بتطوان الذي اعتبر في الدرجة الأولى من المعتقلات الجهنمية اغتالوا فيه (120) مجاهدا بعدما عذبوهم وشوهوهم.

وفي بئر بضواحي مدينة الناضور بمقاطعة الريف الشرقية حشروا (30) ضحية وواروهم التراب، اكتشفهم الأحرار في شهر (02/1960).

وفي كوميسارية الدائرة السابعة بالدار البيضاء قتلوا رميا بالرصاص (90) ضحية، ودفنوهم في ضواحي المدينة، وما زال بعض الحراس الذين شاهدوا ذلك بأعينهم يرزقون ويعيشون في مدينة وجدة ومكناس وطنجة والرباط

وفي مكان معروف يبعد عن الرباط (8) كيلومترات في طريق الرباط – تمارة أقبروا (92) ضحية أحياء بعدما حفروا قبورهم بأيديهم.

وفي " كولمين" بسوس أقبروا (65) ضحية بعدما عذبوهم وشوهوهم وبتروهم.

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن مقبرة ضحايا " تمارة" ما زالت معالمها ظاهرة للعيان لحد الساعة. هذا.. ونحن نعلم سلفا، أن كل هذه

وفي كوميسارية الدائرة السابعة بالدار البيضاء قتلوا رميا بالرصاص (90) ضحية، ودفنوهم في ضواحي المدينة، وما زال بعض الحراس الذين شاهدوا ذلك بأعينهم يرزقون ويعيشون في مدينة وجدة ومكناس وطنجة والرباط

المآسي حدثت يوم كان وزير الداخلية الحالي رئيسا للحكومة آنذاك، مما جعله يحيط بكل ما جرى وحدث إحاطة كافية لكشف الحقائق أمام الرأي العام المغربي.

أما المختطفات من بنات المغرب العزيز فلقد بلغ عددهن (235) ما بين المتزوجات والأبكار، ومن الشمال فقط اختطفت (75) حشروا منهن (25) في دار معروفة بحومة (سانية الرمل) بتطوان، حيث ظلوا يترددون عليهن صباح مساء ليل نهار، لهتك أعراضهن، إلى أن اختفين نهائيا من الوجود. وفي عزبة معروفة على شاطئ وادي ورغة حشروا (15) لنفس الغرض والغاية، وهو هتك أعراضهن. وفي دار معروفة ومشرفة على مدينة الحسيمة بالريف الأوسط حشروا (15) لنفس الغرض، وقد استطاعت ثلاث منهن أن ينجين بأرواحهن إلى مدينة سبتة، وما زلن لحد الساعة هناك. وفي مدينة الناضور ونواحيه، فلقد وقع ما تشمئز منه النفوس، وتقشعر منه الجلود، في هتك الأعراض وسلب بكارة البنات والعذارى.

أما المساجين، فلقد بلغ عدد من دخل السجن، وزج به في غياهبه بدون أسباب معقولة، منذ إعلان الاستقلال الموهوم لغاية فاتح أبريل سنة 1959، نقول بلغ عددهم (80 ألف) وزعت على السجون المركزية في المدن والصحاري والقفار، منها في الشمال فقط (2342) ومن السخرية بمكان أن (95 بالمائة) منهم لا ذنب لهم أبدا، ولا جريمة لهم مطلقا، والدليل على ذلك أنهم لما كانوا يريدون أن يطلقوا سراحهم يأخذون منهم تعهدا بعدم إفشاء سر دخولهم للسجن، ويهددونهم بالرجوع إذا ما أفشوا سر تهورهم هذا.

أما مساجين حوادث الشمال في أوائل سنة (1959) فلقد بلغ عددهم (8420) أطلق سراح (5431) بعدما ذاقوا ما لا يوصف من أنواع التعذيب والتنكيل في المعتقلات العسكرية التي كانوا يحيطونهم فيها بالأسلاك الشائكة، وحكم على (323) بأقسى حكم سمعنا به لحد الآن، والباقي ما زال محتفظا به في السجون بدون محاكمة ولا إطلاق سراحهم.

أما المبعدون إثر حوادث الريف فقط، فلقد بلغ عددهم (542) موزعين على " إسبانيا وإيطاليا والجزائر وألمانيا وفي جهات أخرى معروفة" والمسجونات والمعتقلات فلقد بلغ عددهن (110) أطلق سراح (95) منهن فقط.

هذا، وليس معنى ما ذكرناه، أننا قد أفرغنا كل ما في جعبة معلوماتنا، التي تأكدت لدينا وإنما هناك ما هو أكثر خطورة وأكبر جسامة، ولكن توخينا ألا نذكرها الآن، عل وعسى أن تتبدل الأوضاع في صالح الأمة المغربية، فحينئذ نرى من الأحسن والأفضل ألا نبينها، محافظة على وحدة الأمة، وفي مقدمة تبديل هذه الأوضاع، إنجاز قضية الجلاء.

القاهرة في 27 يوليوز 1960

أخوكم المخلص محمد عبد الكريم الخطابي

منقول من موقع حراك الريف

بوليفيا، عنوان قارة عانت من ديكتاتوريات متفاشية وانقلابات دموية

بوتبغى الحسين

في أوساط شهر أكتوبر الماضي نظمت بوليفيا أخيرا انتخابات رئاسية بعد ان تم تأجيلها لثلاثة مرات متتالية. هذه الانتخابات أدت الى سقوط حكومة اليمين بزعامة الرئيسة "جانين آنييز" وذلك بعد سنة عن انقلاب أطاح بحكومة إيفو مورايس. هذا الانقلاب كما سابقيه بالقارة، كان من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت دوما ماديا وعسكريا الطبقة الاوليغاركية المتنفذة والحاقدة على الطبقات الشعبية والشعوب الاصلية. ففي 10 نونبر 2019 أرغم العسكر الرئيس المنتخب على تقديم استقالته والتخلي عن الحكم. وفي الشارع قامت مليشيات مسلحة بالاعتداء على مناضلين من حزب الرئيس المقال، الحركة من اجل الاشتراكية (M A S)، كما تمت بمناطق عدة من البلاد اعتداءات على كل من اشتبه به انه من السكان الأصليين الذين ينحدر منهم مورايس. الانقلاب الذي عرفته بوليفيا ليس الأول بأمريكا الجنوبية، فمنذ مطلع هذا القرن عرفت القارة انقلابات عدة، منها انقلاب فينزويلا (2002) وهايتي (2004) وبوليفيا نفسها (2008) و الهندوراس(2009) و الإكوادور (2012) و البرازيل (2016) و نيكاراكوا (2018).

في الفترة ما بين 1980 و1990 أدت السياسات النيوليبرالية التي تبنتها الحكومات اليمينية السائدة آنذاك بمعظم بلدان شبه القارة الى تدهور الحالة المعيشية لشعوب المنطقة ما نتج عنه تزايد الفقر بشكل مذهل ونتج عن ذلك سخط شعبي على حكومات اليمين والصعود المتتالي لحكومات يسارية بالقارة. هذه الحكومات عملت على تبني برامج اقتصادية واجتماعية هدفها تقليص الفوارق الطبقية والحد من تأثيرات السياسات النيوليبرالية على أوضاع الطبقات المفقرة. صعود اليسار وتوليه تدبير شؤون دول بأمريكا اللاتينية ما كان ليروق للنخب الاوليغاركية المحلية ولا لحلفائها بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عمل هذا الحلف كل ما بوسعه لإنهاء هذا المسلس. الانتخابات "كأسلوب ديمقراطي" يحظى بقبول كل الأطراف هي الوسيلة الأولى التي تم توظيفها لهذا الغرض، فقد قامت الأحزاب التقليدية بتعبئة إمكانيات مالية ضخمة، كما اعتمدت أساليب دعائية متطورة وهددت بسحب أموالها من البنوك وخلق أزمة اقتصادية في حالة فوز اليسار. تم اعتماد هذه الوصفة الانتخابية لسنوات وبينت عن نجاعتها الى حين فوز "هوغو شافيز" بفينزويلا سنة 1998. ابتداء من هذا التاريخ أتت نتائج الانتخابات المنظمة في دول عديدة بأمريكا اللاتينية معاكسة لتطلعات اليمين ولمصالح الولايات المتحدة الامريكية. إثر هذا التحول، تم تبني استراتيجية جديدة تعتمد "الثورات الملونة" او ما يمكن ان يطلق عليه بالانقلابات "المدنية" بحيث يتم تأليب الشارع من طرف الاوليغاركية والعسكر من اجل الإطاحة بكل رئيس يساري يتم انتخابه.

ضلت أمريكا الجنوبية ضحية انقلابات عسكرية دموية، أشهرها الانقلاب الذي دبره العسكر 1973 بالشيلي ضد الرئيس التقدمي سلفادور ألندي وهو الانقلاب الذي وفر كل الشروط المطلوبة لتطبيق نظام اقتصادي نيوليبرالي. فالشيلي، في ظل الدكتاتورية العسكرية، كان أول حقل تجارب لتطبيق التوجه النيوليبرالي، كما شكلت بوليفيا، التي عاشت بدورها تحت الحكم العسكري الى حدود 1980، المختبر الثاني للنيولبرالية و كل ما ترتب عنها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وخيمة على أوضاع الطبقات الشعبية. إن أمريكا اللاتينية ظلت ولعقود بمثابة الساحة الخلفية للولايات المتحدة الأميركية تحتفظ فيها بمصالح اقتصادية كبيرة، لذلك أقامت بها أكثر من 420 قاعدة عسكرية، كما كان لتمثيليتها الدبلوماسية بدول هذه القارة تاريخ اسود في حبك الدسائس ضد الحكومات اليسارية المنتخبة والتدخل في شؤونها الداخلية. فالانقلاب ضد إيفو مورايس نظم من طرف اليمين بزعامة الرئيس السابق " كارلوس ميسا "وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و"منظمة الدول الأمريكية" المرتبطة بها. هذه الأخيرة وفرت المبرر الكافي للعسكر لإرغام الرئيس على الاستقالة وذلك بممارسة الضغط على الحكومة الشرعية وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التي أعطت فوز مورايس. سبب الإطاحة بهذا الأخير هو سياسي-اقتصادي طبعا، بحيث في فترة رئاسته تمت مضاعفة أجور الموظفين 60% و انخفضت نسبة الفقر أيضا بنفس النسبة، وهذه السياسة الاقتصادية -الاجتماعية لم تكن ممكنة التطبيق لولا لجوء حكومة مورايس إلى تأميم العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة المعادن، وهو الاختيار

هذه الانتخابات أدت الى سقوط حكومة اليمين بزعامة الرئيسة "جانين آنييز" وذلك بعد سنة عن انقلاب أطاح بحكومة إيفو مورايس. هذا الانقلاب كما سابقيه بالقارة، كان من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت دوما ماديا وعسكريا الطبقة الاوليغاركية المتنفذة والحاقدة على الطبقات الشعبية

الذي لم يعجب الاوليغاركية المتنفذة. فبوليفيا لديها أكبر مخزون على المستوى العالمي من "الليثيوم"، و برنامج مورايس يرمي، ليس فقط لاستخراج المعدن من الأرض وتصديره، بل أيضا معالجته واستخدامه في صناعة محلية للبطاريات. وكبريات الشركات عبر العالم لا تقبل بان تتحكم حكومة يسارية في انتاج وتسويق مادة أساسية مطلوبة، ليس في صناعة البطاريات فقط، بل أيضا في صناعة السيارات الكهربائية والطائرات والهواتف المحمولة وربما أيضا في انتاج المعدات الصحية والادوية. الرئيس مورايس هو أيضا أول رئيس ينحدر من السكان الأصليين وهذه الصفة اثارت عليه الكثير من الأحقاد خاصة وانه وفر لشعبه أكبر قدر من الحقوق وحسن بشكل ملموس احوالهم المعيشية وهو شعب يتشكل في غالبيته من السكان الأصليين الذين اعتبروا لفترة طويلة سكانا من الدرجة الثانية.

لقد اثارت الاحداث التي وقعت ببوليفيا في الأشهر الماضية انتباه الكثير من المتتبعين وركزت عليها وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي من دون غيرها. غير ان الحراك الشعبي الذي تعرفه أمريكا اللاتينية مؤخرا لا يقتصر على بوليفيا لوحدها، فكوستاريكا هي الأخرى عاشت على وقع اضراب عام لمدة أسابيع شل الحركة الاقتصادية بالكامل، كما تخللته مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، ذلك لان الشعب رفض تطبيق املاءات صندوق النقد الدولي وأرغم الرئيس "كارلوس ألفيرادو" على إنهاء كل المفاوضات مع صندوق النقد. في نفس الفترة تقريبا عرفت كولمبيا اضرابا وطنيا ليومين متتاليين قادته نقابة رجال التعليم ضد قرار الرئيس المحافظ "ايفان دوك" لفتحه المدارس من دون اتخاذ أي إجراءات وقائية تحد من انتشار فيروس كورونا - 19. وقد أنظم للإضراب كل من الطلبة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والسكان الاصلين احتجاجا على واقع الحريات بهذا البلد الذي شكل ولعقود أخطر رقعة في العالم على حياة المناضلين. بنفس الفترة من العام الماضي عرفت مناطق كبيرة من الشيلي احتجاجات شعبية عارمة كان مطلبها الأساسي هو ارغام الحكومة المحافظة ل«سيباستيان بنييرا"على تنظيم استفتاء بتغيير دستور عمر منذ الديكتاتور بنوشي. اما ببوليفيا فقد بينت الاحداث التي عرفتها البلاد مؤخرا أن حكومة "جانين آنييز" قد فشلت فشلا ذريعا اضطرت معه لترك كرسي الحكم لحزب اختاره الشعب وذلك بعد أسبوع من الإضراب أرغم الرئيسة على تنظيم الانتخابات الرئاسية التي أعطت، شهر أكتوبر المنصرم، فوز حزب مورايس، حزب الحركة من أجل الاشتراكية (MAS).

تناوب حكومات يسارية و يمينية بدول أمريكا اللاتينية مسألة مرتبطة إلى حد ما بالأزمات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة. فقد عرفت العديد من هذه الدول تعاقب حكومات ديكتاتورية كما هو الحال بكل من غواتيمالا و البارغواي والسلفادور و فينزويلا. كانت حصيلة هذه الديكتاتوريات كارثية بالنسبة للفئات الشعبية كما اتضح ذلك بالخصوص ابان الانتقال إلى حكومات منتخبة مستهل1980، حيث تعبأ الشارع بداية الامر بكل من البرازيل فالبارغواي ثم بوليفيا وباناما لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية. و أواخر القرن العشرين عرفت شبه القارة اللاتينية حراكا شعبيا وأزمات مؤسساتية واجتماعية كانت بمثابة التعبير عن رغبة شعوب المنطقة في التحكم في اقتصادياتها وسياساتها بعد أن عانت لفترة طويلة من قمع الديكتاتوريات العسكرية. في ظل أزمات الدين الخارجي وتفاقم الأوضاع الاجتماعية تحرك الشارع بقوة واستطاع أن يعيد اليسار الى الحكم بعد غياب دام لأكثر من 60 سنة. كانت البداية مع "هوغو شافيز" الذي فاز في انتخابات بفنزويلا 1998، وكل اليسار الذي فاز بباقي دول أمريكا اللاتينية من بعده تبني تقريبا نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى الحد من الفقر والى تدخل الدول في الاقتصاد لوضع حد للاختلالات وتوقيف الخوصصة، مع تعبئة الموارد الأولية لبلدانها، خاصة البترول، بغرض تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية. هكذا يكون توجه السياسات الحكومية بأمريكا اللاتينية نحو اليسار هو نتيجة لسنوات القمع التي عانت منها شعوب شبه القارة في ظل أنظمة متفاشية وأزمات مؤسساتية واقتصادية كانت نتائجها كارثية فاستطاعت دفع المترددين من الطبقات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في الاحتجاجات والمطالبة بالتغييرات الديمقراطية وإرغام العسكر بالرجوع لثكناته والاكتفاء، في كثير من الأحيان، بالمراقبة عن بعد. وبكل دول أمريكا الجنوبية التي فاز بها اليسار عاش هذا الاخير فترات من الحكم تمتع فيها بمشروعية وسند شعبي قوي وتبنى فيها خطابا يساريا قويا وسياسات اجتماعية حسنت من أوضاع الطبقات الدنيا. غير انه في نفس الوقت عانى أيضا من نوع من الاستنزاف والانهاك لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية منها المؤامرات والحصار و الأزمات وكذا الهزائم الانتخابية والتراجعات والانقلابات العسكرية.

ختاما يمكن القول أن السياسات العمومية التي تبنتها الحكومات اليسارية بدول شبه القارة الأمريكية لم تستطع المس بمصالح الأولغاركيات المتنفذة، وقليلة هي الدول التي شهدت بها الأوضاع العامة تغييرات حقيقية خاصة على المستوى المؤسساتي والدستوري. فمع مرور الزمن وظهور مشاكل اقتصادية برزت التناقضات الطبقية الحادة بشكل لافت واحتدم الصراع حول معالجة قضايا شائكة منها المديونية وتوزيع الثروة و أوضاع الفئات المأجورة وملف التقاعد وغيره. وجدير بالذكر انه كي تعترف الأوليغاركيات المحلية بفوز اليسار والسماح له بالحكم، كان على هذا اليسار القبول بالتفاوض وبالسماح لنخب تقليدية محافظة بتبوء مواقع هامة بالدولة وعدم تجاوز مشاريعه للخطوط الحمراء التي وضعتها الاوليغاركية. لقد استوعب اليسار تكلفة الوصول للحكم وقبل بها تفاديا لعرقلة تطبيق برامجه، لكن مع مرور الزمن اتضح لهذا اليسار أن إمكانيات تحركاته السياسية ومشاريعه المجتمعية هي المستهدفة وهي التي تم تقويضها و شلها بتلك التنازلات.

بعض من معاناة أمهات وزوجات المعتقلين السياسيين

نور الدين الرياضي

تخليدا لذكرى شهداء الشعب المغربي و الذي يتزامن مع إصدار هذا العدد لجريدة النهج الديمقراطي، ارتأينا بالتذكير أن المرأة(زوجة،أم، أخت...)، رافقت و عاشت القمع و الاعتقال و العنف من طرف السلطات، أيام سنوات الرصاص و مازالت إلى حد ألان.

مقتطفات من مقال الرفيق الرياضي نور الدين عن بعض نساء عايشنا ماسي ذويهن.

" لم تكن عائلات المعتقلين السياسيين خاصة منهم الأمهات والزوجات بمناي عن معاناة الأبناء و الأزواج بل منهن من قاسمنهم نفس المعاناة ونفس الاعتقال.

فعلا أرشيف هذه العائلات المناضلة لا يسعه مجلدات فبالأحرى مقال وعليه فنحن سنرصد بعض المعاناة لهذه العائلات لكي تطلع الأجيال الصاعدة على ذلك التاريخ الذي تحاول الدولة إقباره.

أم الشهيدة سعيدة المنبهي الأم فخيتة هلالي، ناضلت وثابرت رغم ظروف اعتقال واحتجاز ابنتها، وعاشت معها لحظات إضرابها عن الطعام إلى حين استشهادها بالسجن، وكانت حاضرة في نضالات عائلات المعتقلين السياسيين بالمغرب، لما شكلته من سند ومن دعم لا نظير له لنضالات المعتقلين السياسيين.

عائلة الشهيد عبد اللطيف زروال عانت الأمرين، اعتقل الأب والأم وعذبا . أثناء البحث عن عبد اللطيف تم اعتقال الأب الحاج عبد القادر زروال من طرف الشرطة السرية التي اقتادته معصوب العينين إلى المخفر الرهيب درب مولاي الشريف، وكادوا يعتقلون والدته لولا إصابتها بمرض القلب، احتفظوا به إلى أن تم اعتقال عبد اللطيف.

تحكي والدة الشهيد عبد اللطيف عن تفاصيل مثيرة من حياة ابنها وكيف كان زروال شخصا حنونا وطيبا ويتحلى بخصال نبيلة، إضافة إلى صرامة وحزم منقطع النظير، الذي تجلى بشكل بارز لحظة اعتقاله، حيث رغم كل أشكال وصنوف التعذيب لم يبح باسم واحد من رفاقه،...

هذه المعاناة شملت عائلات المعتقلين السياسيين وان كانت من جنسية غير مغربية وهي المعاناة التي عاشتها كريستين السرفاتي والتي وضعت العراقيل في وجهها ووجه السرفاتي حينما حاول عقد قرانهما....

نفس المعاناة عاشتها الكاتبة الفرنسية المغربية جوسلين اللعبي، زوجة الكاتب والمناضل اليساري عبد اللطيف اللعبي من قبل السلطات المغربية ...و من السفارة الفرنسية التي تعاملت مع جوسلين بنوع من التضييق نتيجة عدم قدرتها على التدخل فيما كان يقع بالمغرب من تجاوزات آنذاك.

وتكون المعاناة أقسى وأصعب حينما يقتل الزوج وتختفي جثته فلا قبر يزار ولا مصير يعرف تلك كانت حالة السيدة غيثة زوجة الشهيد المهدي بن بركة ، حيث عاشت جحيم المطاردات البوليسية والاعتقالات، ... رافقت غيثة وابنها البشير زوجها في كثير من المحطات الصعبة، بل إنها خضعت رفقته للإقامة الإجبارية لمدة ثلاثة شهور حين استبعد إلى منطقة تالسينت في عمق الرشيدية...

لكن المحنة الكبرى لغيثة بدأت منذ أن قرر المهدي بن بركة ، طلب اللجوء السياسي في الجزائر، وما تلا ذلك من أحداث، ... قبل أن ينتهي مسلسل المطاردة باختطاف المهدي بن بركة في فرنسا سنة 1965، وهو ما حتم على أسرة المعارض المغربي اللجوء إلى فرنسا التي اختفى فيها في ظروف غامضة.

بدورها عاشت لطيفة التازي زوجة الشهيد عمر بن جلون أشكال المحن، في سنوات الرصاص، لكنها قبلت تسديد ضريبة الارتباط بزوج معارض للنظام، ملاحق يوميا من طرف المخبرين السريين والعلنيين، ما كبدها أمراضا مزمنة بدءا بضغط الدم وانتهاء بداء السكري.

نجت لطيفة مرات من الاغتيال السياسي، خاصة في ليلة عيد الأضحى من شهر يناير 1973، حين سمعت طرقات قوية على باب منزلهما الكائن بشارع «كامي دي مولان» الذي أصبح لاحقا يحمل اسم شارع «المسيرة الخضراء»، فارتابت من هول المداهمة.

خرجت الزوجة لتستطلع سر الطرق المبرح، فسلم لها رجل بزي مدني طردا بريديا من الورق المقوى، مختوما عليه من طرف وكالة البريد المركزي بالدار البيضاء، موجها في اسم عمر بن جلون الذي كان جالسا داخل البيت.

لاحظ عمر أن الطرد لا يحمل اسم المرسل، وحين تسلمه من زوجته حمله بين يديه بعناية كبيرة إلى درج حديقة البيت محاولا فتحه بمعرفة المهندس الخبير، وعندما اكتشف أن الطرد ملغوم رمى به إلى الحديقة بعد أن أبطل مفعوله.

وقد ظلت لطيفة منذ اغتيال زوجها في دجنبر سنة 1975، تطارد خيوط التصفية الجسدية، وتطالب بالكشف عن مدبري لا منفذي جريمة القتل التي تعرض لها على مقربة من مقر سكناه على يد أشخاص ملتحين إلى حين وفاتها.

فقد مست المتابعات والاعتقالات عائلة الشهيد جبيهة رحال منذ اعتقاله حتى استشهاده ونتيجة هذا الاستشهاد الذي نتج عن عملية فرار لثلاثة معتقلين بينهم الشهيد جبيهة رحال. عانت العائلة بأكملها ومن ضمنهم النساء وفي هذا الصدد يقول الدكتور عمر جبيهة أخ الشهيد : "اعتقلت زوجتي أمينة وأختها آسية زوجة رحال، وأطلق سراحها بعد 48 ساعة، في حين احتفظوا بآسية زوجة رحال التي قضت شهرا بسجن لعلو لاتهامها بمساعدة الشهيد على فراره من السجن قبل أن تصدر المحكمة حكمها القاضي بعقوبة 3 أشهر موقوفة التنفيذ..."

المناضلات هن المناضلات

منقول

نضال المرأة مسألة كونية، فسواء تعلق الأمر بالنضال من أجل كسرة خبز، أو النضال من أجل الحرية، أو الكفاح السلمي او المسلح ضد الاحتلال، كانت المرأة دائما متواجدة.

لكن، عندما نتكلم عن النضال، بمفهومه الطلائعي، لا نقصد به النضال اليومي من أجل كسرة خبز، بل نقصد به العمل المنهج، داخل تنظيم (سري أو علني، مفتوح أو مغلق) من أجل الدفاع عن قضية أو المساهمة في التأثير على الرأي العام والسياسات والاستراتيجيات المتبعة، سواء من موقع المعارضة، أو من موقع المشاركة في الحكم.

لقد سبقنا جيل من المناضلين والمناضلات عملوا في ظروف قاسية، وكانوا يحملون معهم هموم قضايا كثيرة، ولأجل الدفاع عن تلك القضايا، عرضوا/عرضن أنفسهم لكثير من المخاطر، ومنهم/منهن من قدم حياته من أجل تلك القضايا.

فيما يلي عينة من مناضلات تاريخيات. الاختيار لا يستند على فكرة مسبقة، بقدر ما اريد من وراءه الاستدلال على هذه المقدمة البسيطة التي ترمي إلى تكريم المناضلات والاعتراف بدورهن في تحقيق كثير من الحريات التي نعيشها اليوم.

جميلة بوحيرد:

مقاومة جزائرية. انخرطت في جبهة التحرير الوطني وهي صغيرة. ونتيجة لدورها الطلائعي في الثورة الجزائرية، اعتقلتها السلطات الاستعمارية وعرضتها لتعذيب بشع حتى تدلي بمواقع تمركز المجاهدين. ورغم أنها ذاقت كل أنواع التعذيب بقيت صامدة وحكم عليها بالإعدام. غير أن الرأي العام الفرنسي المناهض للاستعمار حال دون تنفيذ الإعدام. ما تزال حية وشاركت في الحركات الاجتماعية الأخيرة للشعب الجزائري.

سعيدة المنبهي:

مناضلة مغربية من مواليد 1952، تنتمي ليسار سبعينيات القرن الماضي. ناضلت بشراسة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ثم في تنظيم "إلى الأمام". نتيجة لأنشطتها ومواقفها حوكمت بسبع سنوات سجنا وتعرضت لأبشع أنواع التعذيب. سنة 1977 ستدخل في إضراب عن الطعام لمدة 36 يوما فارقت إثره الحياة. وتعد سعيدة المنبهي اليوم أيقونة للحركة الطلابية ولبعض التنظيمات اليسارية.

فرانكا بيولا:

مواطنة إيطالية من مواليد 1948. عرفت كمناضلة ضد ما كان يسمى آنذاك بالزواج التوافقي matrimonio riparatore، حيث كان التقليد يفرض على المرأة المغتصبة الزواج بالمغتصب درءا للفضيحة. تعرضت فرانكا للاغتصاب ورفضت الإذعان لفك الجبر عن طريق الزواج، وناضلت على جميع الجبهات حتى أقرت القوانين الإيطالية معاقبة المغتصبين بدل الزواج التوافق.

دلال المغربي:

دلال مناضلة فلسطينية من مواليد 1958 في مخيمات المهجرين الفلسطينيين في مخيمات بيروت.

انضمت الى صفوف الثورة الفلسطينية كفدائية في حركة فتح وهي على مقعد الدراسة. في صبيحة 11 مارس 1978 نفذت عملية جريئة، إذ استطاعت مع فرقتها أن تلج قلب تل أبيب وتستولي على حافلة للجنود الإسرائيليين، وعندما حاصرت الحافلة مجموعة كبيرة من الفرق الإسرائيلية المدججة بالسلاح، اضطرت لتفجير الحافلة حيث سقط معها ومع رفاقها عدد كبير من الجنود الإسرائيليين.

أمهات ساحة 6 مايو:

بعد القيام بانقلاب على النظام البرلماني بالأرجنتين، دشن الجيش سلسلة من قمع المعارضين عن طريق الاغتيالات والاختطافات، وكرد فعل على هذه الإجراءات القمعية، قامت أمهات المختفين والمختطفين، وكانوا يعدون بالآلاف، بتنظيم اعتصامات مرة كل أسبوع بساحة 6 مايو ببوينوس أيريس إلى أن عادت الديمقراطية من جديد.

أنجيلا دايبيس:

مواطنة أمريكية سمراء من مواليد 1944. اشتغلت أستاذة للفلسفة بجامعة كاليفورنيا، غير أن أفكارها وانخراطها في الحزب الشيوعي الأمريكي (وكانت ضمن قيادات الحزب) دفع إدارة الجامعة إلى فصلها من الجامعة سنة 1969، كما لفقت جريمة قتل لكن التضامن الدولي ساهم في تبرءتها وإطلاق سراحها سنة 1973.

سيلبيا نيم:

مواطنة بيضاء من جنوب إفريقيا. من مواليد 1937. إثر معاينتها لمذبحة المواطنين السود يوم 20 مارس 1960 بشاربفيل في جنوب إفريقيا، قررت الانضمام إلى الحركة المناهضة للتمييز العنصري في بلدها. بعدها انضمت إلى الحزب الشيوعي الجنوب-إفريقي كمناضلة وكقيادية إلى جانب مواطنيها السود والبيض معا.

البناء الاقتصادي التحتي والبناء الفوقي للمجتمع وتفاعلهما

رشيد بنزها

إن أسلوب إنتاج الخيرات المادية هو القوة الرئيسية الحاسمة للتطور الاجتماعي. أما كيف يقرر أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى (السياسية والحقوقية والأخلاقية...الخ) وكيف تؤثر هذه الأخيرة بدورها على التطور الاقتصادي للمجتمع ؟ فان كل هذه القضايا تجيب عليها النظرية الماركسية اللينينية عن البناء التحتي والبناء الفوقي.

ما هو البناء التحتى وما هو البناء الفوقى؟

من بين كل تنوع العلاقات الاجتماعية تبرز المادية التاريخية العلاقات المادية، علاقات الإنتاج بوصفها العلاقات الأساسية والحاسمة. ويشكل مجموع هذه العلاقات البنية الاقتصادية للمجتمع، أي بناءه التحتي. وتعني علاقات الإنتاج في مجموعها أشكال الملكية، وما ينجم عنها من علاقات بين الناس في عملية الإنتاج، وأشكال توزيع وسائل المعيشة.

ولكل مجتمع بناؤه التحتي الخاص. ونوع هذا البناء التحتي، مجموع العلاقات الإنتاج، يعتمد على حالة القوى المنتجة. ولا يمكن أن يظهر أي بناء تحتي ما دامت لم تنشأ في أحشاء المجتمع القديم الظروف المادية اللازمة- القوى المنتجة الضرورية لميلاده وعندما ينبعث البناء التحتي فانه يلعب دورا ضخما في حياة المجتمع . وهو يمكن الناس من تنظيم الإنتاج وتوزيع الخيرات المادية. والناس بدون الدخول في علاقات اقتصادية يعجزون عن الإنتاج و بالتالي لا يستطيعون توزيع وسائل المعيشة وان الخاصية الأهم للبناء التحتي هي انه يشكل الأساس الواقعي الذي يقوم عليه البناء الفوقى، أي آراء المجتمع السياسية والحقوقية والفلسفية والسلوكية والجمالية والدينية، وكذلك العلاقات والمؤسسات والتنظيمات المطابقة لها. هذا هو السبب في أن البناء التحتي يشكل ذلك الجانب من أسلوب الإنتاج الذي يقرر بشكل مباشر ملامح المجتمع وأفكاره ومؤسساته. يلعب البناء الفوقي أيضا دورا كبيرا في التطور الاجتماعي، فهو إذ ينبعث على بناء تحتي اقتصادي معين، إنما يعبر في آخر التحليل عن موقف الناس من هذا الأساس. فالأفكار المتنوعة يستخدمها الناس لتعليل ضرورة تعزيز أو تحطيم البناء التحتي، بينما تمكنهم المؤسسات والمنظمات (الدولة، الأحزاب السياسية...الخ)، من تطبيق هذه الأفكار. ومن خلال البناء التحتي يؤثر البناء الفوقي كذلك على تطور القوى المنتجة.

الدور الحاسم للبناء التحتى بالنسبة للبناء الفوقي

إن البناء الفوقي وليد البناء التحتي وبه ارتباطا لا انفصام العرى وهما من نوع واحد. ولنأخذ على سبيل المثال البناء التحتي للمجتمع البدائي. إن عدم وجود ملكية خاصة وطبقات و بالتالي تناقضات طبقية فيه، كان هو السبب في عدم احتواء البناء الفوقي للمجتمع البدائي على فكرة الدولة والأفكار السياسية والحقوقية والمؤسسات المناسبة لها.

وأدى ظهور الملكية الخاصة والطبقات، أي البناء التحتي للمجتمع العبودي، إلى ظهور بناء فوقي من نوع مختلف. فنشأت افكار تعلل ملاك العبيد للعبيد كما ظهرت مؤسسات الدولة وغيرها) تحمي هذا الحكم.

إن البناء التحتي للمجتمع المتناحر طبقيا هو بناء متناقض. فهو بتعبيره عن تباين علاقات الناس بوسائل الإنتاج، إنما يعكس تضاد المصالح الطبقية، والتناحر بين المظلومين والظالمين. ومن هذا النوع، مثلا، البناء التحتي الاقتصادي للرأسمالية الحديثة ، فهو يتميز بالدرجة الأولى بالتناحر بين البرجوازية والبروليتاريا، رغم أنه لا يجوز، طبعا حصر البنية الاقتصادية للمجتمع البرجوازى فقط في العلاقات بين هاتين الطبقتين الأساسيتين المتناحرتين ففي المجتمع الرأسمالي، بالإضافة إلى البرجوازية و الطبقة العاملة توجد طبقات وفئات اجتماعية أخرى- الفلاحون الكادحون والمثقفون والبرجوازية الصغيرة في المدينة والقرية - متناقضة أيضا مع البرجوازية الاحتكارية.

ولكون البناء الفوقي في المجتمع الطبقي التناحرى انعكاسا للتناقضات في البناء التحتي، فهو الآخر متناقض ويشتمل البناء الفوقي على أفكار ومؤسسات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية علما بان الأفكار والمؤسسات الخاصة بالطبقة المسيطرة اقتصاديا هي السائدة فيه. رتب ماركس وانجلز: « ... إن الطبقة التي تمثل القوة المادية السائدة في المجتمع، هي في نفس الوقت قوته الروحية السائدة». ففي ظل الرأسمالية تسيطر البرجوازية اقتصاديا. ولذا فان الأفكار والمؤسسات البرجوازية هي السائدة في المجتمع وتستخدمها البرجوازية لتخليد سيطرتها على الطبقة العاملة.

غير أن البرجوازية في المجتمع الرأسمالي تواجهها الطبقة العاملة التي تصيغ أفكارها الخاصة وتقيم مؤسساتها الخاصة. وبالتدريج يبدأ البروليتاريون في فهم جوهر الرأسمالية ويدر ون ضرورة القضاء عليها. ولأجل محاربة البرجوازية يبنون تنظيماتهم الخاصة: حزبا سياسيا ونقا بات وجمعيات

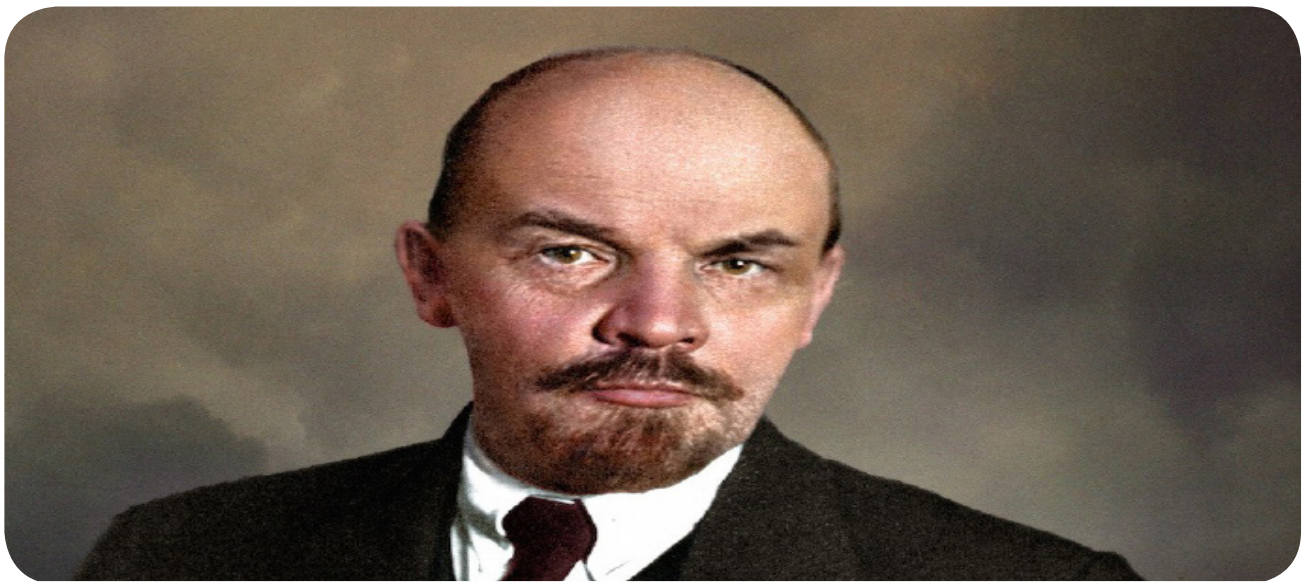

تعاونية...الخ، وفي مجرى النضال الثورى، تتضلع البروليتاريا في النظرية الماركسية الطليعية، وتخلق قيمها الأخلاقية الخاصة وأفكارها السياسية والحقوقية والجمالية.

إن الدور الحاسم للبناء التحتى تجاه البناء الفوقي لا يتجسد فقط في حقيقة أن البناء الفوقي هو وليد البناء التحتى بل أيضا في أن التغيرات الهامة في النظام الاقتصادي تفضي من كل بد إلى تغيرات في البناء الفوقي. في البناء الفوقي. فمثلا، أثناء الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى الإمبريالية، طرأ تغير هام في الاقتصاد الرأسمالي: فالمزاحمة الحرة أخلت مكانها للاحتكار. وطبقا لذلك حدث تغير في البناء الفوقي البرجوازى أيضا. ففي عدد من البلدان تنتقل البرجوازية في ميدان إدارة الدولة من أشكال الحكم البرجوازى الديمقراطي إلى الأشكال الرجعية الفاشية أو شبه الفاشية. ويزداد الاعتداء على حقوق الشغيلة وملاحقة الأحزاب الشيوعية والمنظمات التقدمية. كما يزداد انحدار الفن البرجوازي ويزداد شأن اشد أشكال المثالية رجعية في مجال الفلسفة وينتشر الدين على نطاق واسع.

تحدث تغيرات عميقة جدا في البناء الفوقي عندما يحل بناء تحتي اقتصادى جديد محل البناء الاقتصادي القديم بنتيجة الثورة الاجتماعية. في سياق الثورة تتم تصفية الحكم السياسي للطبقة القديمة و ترسيخ الحكم السياسي للطبقة الجديدة. ويتم إنشاء جهاز دولة جديد (شبكة من المؤسسات السياسية والحقوقية) محل جهاز الدولة القديم ويتغير الوعي الاجتماعي، حيث تزاح الإيديولوجية القديمة بواسطة الايديولوجية الجديدة التي تتفق مع البناء التحتي الجديد. وباختصار: يتساقط « البناء الفوقي » القديم في عهد الثورة وينشأ بناء فوقى جديد ... بجهود مختلف القوى الاجتماعية...،على حد تعبير لينين.

الاستقلال النسبي والدور النشيط للبناء الفوقى

. يتمتع البناء الفوقي، رغم كونه وليدا للبناء التحتى، بالاستقلال النسبي. ومن أهم مظاهر هذا الاستقلال التوارث في تطور البناء الفوقي. ويتجلى هذا التوارث في أن الثورة في البناء الفوقي التي تحدث لدى حلول بناء تحتى اقتصادى جديد محل البناء التحتي القديم لا تعني القضاء أوتوماتيكيا على جميع سمات البناء الفوقي القديم. إن البناء الفوقي القديم كشيء متكامل، كنظام من الأفكار والمؤسسات للمجتمع القديم، يكف عن الوجود عند تصفية البناء التحتي القديم. لكن بعض عناصر هذا البناء الفوقي تبقى قائمة حتى بعد القضاء على البناء التحتي القديم الذي أوجده وتنتقل إلى البناء الفوقي للمجتمع الجديد. علما بان البناء الفوقي الجديد لا يأخذ من القديم إلا العناصر التي يمكن أن تخدم طبقات المجتمع الجديد وتتفق مع مصالحها. فكل مجتمع استغلالي جديد يأخذ من البناء الفوقي للمجتمع السابق له الأفكار التي تقدس الاستغلال وتدافع عن المؤسسات السياسية والحقوقية للاستغلاليين وعن الدين، الذي ظهر في المجتمع العبودي خدم بإخلاص الإقطاعيين وهو الآن يخدم البرجوازية ويحتوي كذلك البناء الفوقى لأي مجتمع عناصر غير عابرة ذات أهمية البشرية جمعاء. وتلك هي، مثلا، المبادين الأخلاقية الإنسانية العامة وأفضل منجزات الآداب والفنون و بسبب التوارث، فان البناء الفوقي لكل مجتمع معنى إنما هو ظاهرة معقدة للغاية. فهو يشتمل على الأفكار والمؤسسات الموروثة عن المجتمع القديم وكذلك الأفكار والمؤسسات التي نشأت على أساس البناء التحتي الاقتصادي المعنى. كما أن الاستقلال النسبي للبناء الفوقي يتجلى أيضا في دوره النشيط في تطور البناء التحتي الاقتصادي الذي ظهر على أساسه والهدف من الأفكار والمؤسسات السائدة في المجتمع الطبقي التناحرى هو حماية وتدعيم البناء التحتي لهذا المجتمع. فهي تبرر سيطرة الطبقة التي أوجدت هذه الأفكار والمؤسسات لكي تدافع هي عن مصالحها. وهذه الأفكار والمؤسسات تعلل نظريا وتنظم نضال الطبقة المسيطرة ضد الطبقات الأخرى القائمة في المجتمع التناحرى المعنى، وفي المحل الأول ضد الطبقات الكادحة، حيث تقمع تطلعها إلى التحرر من الاستغلال ومن الاضطهاد الاستعمارى وغيره من انواع الظلم. ولنأخذ، على سبيل المثال، أفكار و مؤسسات البرجوازية ففي مرحلة نشوء البناء التحتي الرأسمالي ساهمت بنشاط في تطويره وتدعيمه، وكانت وسيلة قوية في النضال ضد طبقة الإقطاعيين.

وفي الوقت الحاضر، حيث الحكم التاريخ على البناء الرأسمالي بالفناء، تستخدم الأفكار والمؤسسات البرجوازية لقمع كل القوى التقدمية وللحفاظ على هذا البناء التحتى بأي ثمن كان ولدرء فناء الرأسمالية أو لتأجيله على الأقل. إن السبب في أن الرأسمالية المعاصرة ما زالت باقية هو، بالدرجة الأولى، أن مصالحها تحميها الدولة والقانون البرجوازيان، و كل وسائل التأثير الايديولوجي الذي يلعب دورا كبيرا جدا في الدفاع عن الرأسمالية.

فقط أكتب

عادل لعريف

يا لروعتك يا مبدع....
يـا لجـمـال كـلـمـاتـك يا صانع....
يـا بـاعـث الـدجـى في كبد الليل الحالك....
فقط أكتب
دون ما استطعت...
لـن تـنـدم ابـدا عـلـى ما سطرت...
عـلـى مـا صـنـعـت يـداك من الـسـطـور... ومـا شيدت أفكارك من جسور...
فقط أكتب
حتى يعرف من يقرأ...
أنـه لا يمكن أن يعيش بلا أخطاء...
فقط أكتب
دع الأحلام تتحقق...
والأمنيات تتدفق...
ك سيل جارف...
ك نبات وارف...
كقلب للجميل عارف...
فقط أكتب
قـبـل أن تـنـضـب مـنـك الكلمات...
قـبـل تـغـيـب الـشـمـس في السموات...
وتشيخ الصفات...
فقط أكتب
فهناك من يقرأ...
من يحتاج الأمل ليبرأ...
ولذمته أبرأ ...
فقط أكتب
إصنع من الحروف كلمات...
وامنح للفكرة معنى..
امنح للخيال واقعاً...
وللواقع موطناً...
فقط أكتب...
ولا تخشى حياة الكاتب...
فهي وإن سقمت...
تشفى بسطر محكم...
فقط أكتب ...

الطفل والبوليس السياسي (1)

سعيد سليم

طفل صغير
خلف امرأة
يقف
أمامها رجل
خلف الباب
ترتعد
يسلمها استدعاء
للمحكمة
في حق ابنها
الغائب
أين هو؟
جاءهما السؤال خلف الباب
من يغلقه؟
أفق الطفل الصغير المرتجف
رجلى أماه
المرتعدة
الرجل يقف
الأم تهوي
الطفل يصرخ
صمت في جوف الليل
لا احد يحضر
الأم لا تجيب
ربما تحتضر؟
الجيران نيام
قصرا أو خوفا
هما سيان
الطفل يبحث عن مجيب
يسمع خطى الرجل
وهو ينزل درجات السلم
ويبتعد
ينتظر
يريد أن يجيب عن سؤال
لم يطرحه عليه أحد
يبحث عن عيون الليل
ولب الجواب
ليس هناك إلا فراغ
يبكي في صمت
يشهد له به التاريخ
الأم تعود إليه
ابتسامة شاحبة
ووجه غزاه الشيب
في لحظات
تنهض
يذهب
للنوم
يحس بجسده يرتعد
تحت الفراش
ينام
الأم تهوي عشرات المرات
في المنام
ويعرف أن ذلك البلد
ليس له
فعليه السلام...
أو فليذهب إلى الجحيم...
ولا يستيقظ إلا بعد ألف عام

الثقافة و التغيير

متى تنبت الأجنحة لكل المقهورين؟

حسن آيت اعمر

في التراث الشعبي الافريقي - الأمريكي، هناك حكاية مشهورة، تحكي عن امرأة تعمل في المزرعة ولم تتعاف بعد من الوضع، يصرخ وليدها الجوع فتجلس لترضعه. يضربها سائق العبيد. تقوم للعمل لكنها تسقط من شدة التعب، يضربها مجددا، وهكذا بشكل متكرر، لمدة ليست باليسيرة، حتى تتطلع المرأة لشيخ عجوز إفريقي من العبيد الذين يعملون كذلك في المزرعة، وتقول له بلغة لا يفهمها سادة المزرعة:" هل حان الوقت يا والدي؟" فيجيبها بنفس اللغة الغير المفهومة:" حان الوقت يا ابنتي" فإذا بالمرأة تطير بصغيرها وقد نبتت لها أجنحة. يتكرر المشهد مع عبيد اخرين في امكنة وازمنة مختلفة. وحين انتبه رب المزرعة ومساعده وسائق العبيد، إلى أن الشيخ المعمر هو مصدر الكلمات التي تجعل العبيد تطير، هاجموه لقتله، ولكن الشيخ يضحك بكل هدوء واستخفافا بهم جميعا، ووجه كلامه المحرر بصوت جهوري لكل عبيد المزرعة، وأثناء حديثه بدأو يتذكرون كل الاشياء التي نسوها، ويستحضرون ما كان لهم من قوة يظنون انهم فقدوها، ثم نهض العبيد للتو جميعا، الجدد منهم والقدمى. رفع الشيخ يديه فقفزوا جميعا في الهواء وهم يهتفون في صوت واحد، ويحلقون كسرب من الطيور، الرجال يصفقون والنساء يغنين والاطفال يضحكون... ولم يكونوا خائفين...

اشتغلت الكاتبة المصرية الراحلة رضوى عاشور، على هذه الحكاية الشعبية، فلم تعتبرها مجرد حكاية أنتجها المخيال الجماعي للعبيد الافارقة في العالم الجديد، الذي عرف لاحقا بالولايات المتحدة الامريكية، فهذه الحكاية ظاهريا، تصور واقعهم، وتكسر أغلالهم، وتوسع عبر الخيال عوالمهم، فتعيد لهم الثقة في قدراتهم الانسانية التي ظنوا انهم فقدوها تحت سطوة الاستلاب والامعان في تمريغ الكرامة في التراب، لكنها أيضا حكاية فريدة تلتقط قانونا اساسيا من قوانين النضال الشعبي من أجل التحرر، حيث الذاكرة شرط أساسي من شروط هذا الفعل التحرري.

لكن الى أين حلق العبيد؟ ومن سيقوم بعملهم الشاق بدلاعنهم؟ من سيستيقظ باكرا لملاقاة السوط والظلم ؟ ومن سيملأ الزنازين والسجون...

أكيد،القيام باعمال السخرة الشاقة، والاسيقاظ باكرا للغوص في مزارع ومعامل السوط والظلم والسوق ظلما الى المعاقل والسجون ليس قدرا محتوما، الشعوب تغفو بعض الوقت لكن هممها لايمكن ان تموت أو تنام دائما، ففي تاريخ وذاكرة الشعوب ما سيحول قصورهم الى بيوت عنكبوت...

فمتى سيقول كل مقهوري هذا الوطن:هل حان الوقت لرفع كل هذا الظلم والاستبداد؟؟ هنالك سيستجيب قدر "الشابي" : نعم حان وقت طلوع الفجر وانجلاء الليل وانكسار القيد، وتنبت لهم اجنحة لكي يحلقوا بها بعيدا الى عالم يسود فيه العدل، الحرية، الكرامة والعدالة الانسانية، الى عالم لا مستغل فيه ولا مستغَل...

في علاقة مع ملف العدد 384 من جريدة النهج الديمقراطي الخاص بـ"المختطفين مجهولي المصير"، قررت هيأة التحرير استضافة أخت المختطف مجهول المصير، المناضل السياسي والنقابي عبد الحق الرويسي، المناضلة سعيدة الرويسي.

المناضلة سعيدة، الغنية عن التعريف، كحقوقية (المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف)، المحامية المدافعة عن ضحايا الاعتقال السياسي، وعن مختلف معتقلي القضايا العادلة(معتقلي الريف...)، قبلت الدعوة وهي مشكورة في ذلك.

1 هل يمكن تزويد القراء ببعض المعطيات حول اختطاف أخيك عبد الحق الرويسي؟

بتاريخ أكتوبر 1939 منحت أمنا الشهيدة فاطمة الصقلي لفلذة كبدها عبد الحق تأشيرة الدخول إلى العالم بوطنه المغرب بمدينة الدار البيضاء.

كانت فرحة ابينا المقاوم حسن الرويسي كبيرة بمولد ابنه البكر والذي اختار له اسم عبد الحق ليظهر الحق بتحرير الوطن من نير الاستعمار الفرنسي الغاشم.

الأب الذي ناضل في إطار الحركة الوطنية وتعرض للإعتقال من طرف المستعمر سنة 1930 وفي سنة 1952 وكان عبد الحق طفلا في سن13.

الأب الذي رفض أن يأخذ أي تعويض عن النضال باعتبار أن المقاومة واجب وطني.

منحت أمي تأشيرة الحياة لأخي عبد الحق الذي كنا نناديه بعزيزي عبد الحق، وأختي حبيبة التي أثرت صدمة اختطاف شقيقنا بتاريخ 4 اكتوبر 1964 على حملها وسلامة جنينها والذي مات بعد ولادته بشهور واسمه عبد العزيز، وأخي محمد الذي تعرض بدوره الاختطاف السياسي سنة 1972، والذي تم تهديده من طرف أحد الجلادين أن مصيره سيكون كشقيقه عبد الحق ، وأختي خديجة التي كان عمرها سنة وتسع أشهر والتي تعرضت للاعتقال السياسي سنة 1985.

كنت طفلة في سن السابعة ، عانيت الكثير من الآلام العميقة اثر مأساة جريمة الاختطاف السياسي الذي تعرض له شقيقي عبد الحق الذي كنت أناديه عزيزي لأنه كان بمثابة أبي الثاني.

كان شقيقي وسيما ،لطيفا ،قليل الكلام وإذا تكلم كان كلامه ذو معنى ودلالة وكان يقضي وقته بالقراءة.

كان مناضلا نقابيا بالإتحاد المغربي للشغل وكانت له علاقة مع بعض النشطاء السياسيين من مجموعة شيخ العرب.

كان ضد حرب الرمال وكان يدعو إلى مقاطعة الاستفتاء على دستور 1962.

كما كان مناهضا للتجارب النووية الفرنسية على الأراضي الموريطانية.

هذا المسار النقابي والسياسي سيعرضه للاعتقال سنة 1963.

وبتاريخ 4 اكتوبر 1964ستتم جريمة الإختطاف السياسي في حقه وهو شاب في سن 25 سنة.

كان اختطافه كالصاعقة على عائلتنا المكلومة ليقلبوا حياته إلى جحيم بسلب حريته واغتصاب شبابه وحياته بالإختطاف والتعذيب والتعنيف وقلب حياتنا إلى جحيم لأننا كنا نحس بعذاباته ونجهل مصيره الى حدود الآن.

شمعوا بيته وسلبونا غصبا لباسه حتى لا نشم رائحة عزيزنا وسلبونا صوره وكتبه ....

منذ تاريخ اختطافه ونحن نحاول أن نتحدى الألم والمعاناة بالأمل للقائه ومعانقته.

بعد اختطافه قدم إلى منزلنا رجل والذي سنعرف بعد ذلك أنه أحد المخبرين ليوهمنا أن شقيقي عبد الحق يوجد بالجزائر.

وبعد إلحاح أمنا على أبي حسن، سافر إلى بلد الجزائر للبحث عنه وبعد اتصاله بابن خال أمي المناضل، جواد العراقي الذي تعرض للنفي، أكد لأبي أن عبد الحق لا يوجد بالجزائر وانه مختطف سياسي بالمغرب.

من ذلك الحين لم نعد نثق بخداعهم واحتيالهم وتزويرهم لحقيقة جريمة الإختطاف السياسي الذي تعرض له عزيزي عبد الحق.

2 بما أن حالة عبد الحق الرويسي ليست الوحيدة، هل يمكن لك الحديث عن حركة عائلات المختطفين مجهولي المصير؟

منذ اختطاف المناضل النقابي والسياسي عبد الحق وعائلتنا متحلية بالثبات والعزيمة والأمل ومواصلة النضال في الكشف عن مصير شقيقنا المجهول المصير.

وبما أن جريمة الإختطاف السياسي كانت متفشي خلال سنوات الجمر والرصاص خصوصا في الستينات ، فإن عائلات المختطفين السياسيين عقدوا العزم على الاجتماع من أجل معرفة الحقيقة كل الحقيقة عن مصير المختطفين السياسيين مجهولي المصير،

اجتماعات أيضا مع المعتقلين السياسيين سابقا والأحزاب التقدمية ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء بعض الجمعيات الحقوقية والتي كانت لبنة للتفكير في تأسيس إطار هو المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف الذي كان من أهدافه كشف الحقيقة، كل الحقيقة حول مصير المختطفين السياسيين مجهولي المصير وتسليم رفات المتوفين لذويهم لإقامة الجنائز وإعلان الحداد وعدم الإفلات من العقاب بمحاسبة المتورطين في جريمة الإختفاء القسري، التي تعد من الجرائم ضد الإنسانية، وحفظ الذاكرة والاعتذار الرسمي عما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للأفراد والجماعات التي شملت مدنا بكاملها، ورد الاعتبار حتى لا يتكرر ما جرىن ومن تم طي صفحة الماضي الأليم والمصالحة لإقامة العدالة الانتقالية.

إن عائلتنا وعائلات المختطفين السياسيين مجهولي المصير، تؤكد على أن جريمة الاختفاء القسري من الجرائم ضد الإنسانية التي لا يطالها التقادم

3 ماهي مطالب عائلات المختطفين السياسيين مجهولي المصير في الوقت الراهن؟

لقد أصدرت عائلة المختطف السياسي عبد الحق الرويسي بيانا من أجل حفظ حقنا في اللجوء إلى القضاء.

إن عائلتنا تعلن تشبثها بالاستمرار في النضال إلى جانب عائلات المختطفين السياسيين مجهولي المصير بالمغرب من أجل الكشف عن مصير كل الحالات العالقة بالمختطفين قسرا.

نطالب من تعميق التحريات حول مقبرة السباحة بالدار البيضاء التي كانت مسرحا رهيبا لإقبار رفات ضحايا من مجموعة شيخ العرب وعدد كبير من ضحايا الانتفاضة الاجتماعية التي تشهد عليها مدينة الدار البيضاء سنة 1965.

رغم النضال المستمر فإن مصير شقيقنا المختطف السياسي مازال عالقا ولم يتم الكشف عن مصيره المجهول حتى اليوم، وكذا مصير المختطف والمناضل السياسي المهدي بنبركة الذي لم يتم الكشف عن حقيقة اختطافه واغتياله وغياب الحقيقة عن مصير المختطف السياسي الحسين المانوزي ،وكذا مصير المختطف السياسي عمر الواسولي....

وغيرهم من المختطفين السياسيين الذي مازالت الحقيقة غائبة إلى الآن عن مصيرهم المجهول.

إن عائلتنا وعائلات المختطفين السياسيين مجهولي المصير، تؤكد على أن جريمة الاختفاء القسري من الجرائم ضد الإنسانية التي لا يطالها التقادم.

نطالب بالكشف عن الحقيقة كل الحقيقة حول مصير المختطفين السياسيين مجهولي المصير خلال سنوات الجمر والرصاص ومعاقبة المتورطين في جريمة الإختطاف السياسي والتعذيب والقتل تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب حتى لا يتكرر ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

نعلن أنه رغم النضال المستمر للعائلات وكل الفعاليات السياسية والجمعوية لم يتم حل هذا الملف حلا منصفا وعادات وبذلك ما زال معلقاً ومفتوحة بعدم تنفيذ توصيات المقررات من أجل الإنصاف بما تحمل الكلمة من معنى وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين ومعتقلي الرأي من اجل المصالحة وإرساء العدالة الانتقالية.

في إثيوبيا :حركات التحرر تبعثر الأوراق

مصطفى خياطي

كامتداد لعدة مقالات على هذه الصفحة تطرقنا من خلالها لحيثيات التفاوض القائم حول إقامة و تشغيل سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان، نتطرق في هذا المقال لبعض المستجدات التي قد تعصف بالمشروع ككل وقد تحد من تعنت إثيوبيا وتشبثها بالقرارات الأحادية الجانب فيما يتعلق بالبناء والملأ و التشغيل وما يترتب عنه من نتائج كارثية على ملايين الفلاحين والمزارعين بالسودان ومصر.

يبدو أن رئيس الوزراء و زملاؤه المفاوضون بدؤوا يخففون من لهجتهم المستمدة قوتها من صداقتهم بالكيان الصهيوني، ومرد هذه التهدئة هو الانصراف للتركيز على المشكلات الداخلية ومواجهة حركات التحرر والاستقلال التي انبعثت بقوة، وخصوصا في الأقاليم الكبرى و على رأسها إقليم تيغراي الذي تعرض للقصف من طرف قوات النظام، أسفر عن مقتل ستة أفراد واعتقال أحد قادته الميدانيين،و هو الإقليم الذي طالبت الأمم المتحدة سلطات إثيوبيا بالتفاوض مع قادته خصوصا وأنه قاد الائتلاف الحاكم لعقود إلى أن تم صعود آبي أحمد عام 2018. ويعتبر إقليم تيغراي واحدا من تسعة أقاليم تشكل إثيوبيا ومنها من يطالب بتقرير المصير والانفصال عن السلطة المركزية. ورغم صغر مساحة إقليم تيغراي مقارنة مع جماعة أورمو التي ينتمي إليها رئيس الوزراء، إلا أنه لا زال يملك السلاح و النفوذ والعمق والامتداد الشعبي، وله جيش مدرب وجبهة شعبية، هي التي كانت وراء الإطاحة بامبراطور إثيوبيا هيلا سيلاسي، بمساعدة ودعم من جبهات شعبية أخرى تمثل أقاليم أخرى وهي الأخرى احتفظت بسلاحها ولم تسلمه للسلطة المركزية. و هو الوضع الذي يعقد مهام آبي أحمد و أطماع من وراءه، الذي عليه أن يواجه رغبات و تطلعات هذه الأقاليم للاستقلال الذاتي، الذي إن حدث فهو يهدد الدولة الفيدرالية بالتشتت إلى دويلات كل واحدة ستتحكم في مصيرها الاقتصادي و السياسي و تتحكم في مواردها المائية و الطاقية و المنجمية مما يجعل من مشروع سد النهضة مشروع فاشلا بحكم تواجده في شنقول و القريب من تيغراي المتزعمة للحركة التحررية بواسطة وقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. و كان هذا الإقليم قد أجرى انتخابات داخلية وفقا لدستور البلاد الذي يجيز إنتخابات فيدرالية، ولم يتبقى للإقليم إلا خطوات ليعلن رسميا استقلاله. و هو ما دفع برئيس الوزراء إلى توظيف قوة الجيش لإجهاض هذه الخطوة " التحريضية "، مما أغضب بعض حلفائه في السلطة وعمق التناقض داخل التحالف الحاكم و ينذر بحرب ألية وشيكة كنتيجة للتراكم عدة أسباب منها المماطلة في تنظيم انتخابات عامة بحجة كورونا ،واعتقال جمهر محمد أكبر معارضيه ومنافسيه من نفس قبيلته، فيما القطرة التي أفاضت الكأس هي اغتيال المغني هاكالو هونديسا ذي الشعبية الكبيرة وقتل عشرات المتظاهرين وهي الجريمة التي أغضبت الحلفاء والخصوم والشعب عامة.

إن الاختيار العسكري الذي تبناه آبي أحمد سيولد اختيارات ثوريا تحرريا لدى باقي الأقاليم المكونة للدولة الفيدرالية، وقد هذا الخيار مدخلا لحرب أهلية طويلة الأمد تفضي لتفتت إثيوبيا وفقدان السيطرة على إقليم شنغول الذي يقع سد النهضة على أراضيه.، وهو الإقليم الذي يستعد سكانه و قياديه للسير على خطى الاستقلال إسوة بتيغراي وتنظيم انتخابات داخلية، ولن يربح من كل هذا إلا السودان المتاخم للإقليم و مصر التي بدأت تفقد الأمل في كرم نهر النيل و الأمل في الأمن المائي ذي الصلة الوثيقة بالأمن الزراعي و الغذائي لملايين الفلاحين الصغار.

الوضع الآن هناك أمام احتمالين لا ثالث لهما:

إما أن الإقليم سيحصل على استقلاله وهو الذي لا يملك الإمكانيات المادية واللوجستية لاستكمال بناء سد النهضة، وبالتالي سيصبح أطلالا من الماضي. وإما سيبقى تحت سيطرة السلطة المركزية الإثيوبية وستنشغل بالحرب الأهلية والمشكلات الداخلية بتناقضاتها وصراعاتها وهي التي بدأت تمول المشروع بالاقتطاع من الموازنة وتبرعات المواطنين، وبالتالي ستوجه هذه الموارد المالية لتمويل الحرب وتكاليفها ومخلفاتها التدميرية الكارثية.

قرأنا لكم: مورالیس يعود إلى بوليفيا بعد عام في المنفى

مصطفى خياطي

عاد رئيس بوليفيا السابق إيفو مورالیس إلى بلاده اليوم الاثنين بعد عام في المنفى، وبعد يوم من تولي خلفه اليساري الجديد لويس آرسي منصبه رئيسا للبلادودخل مورالیس الأراضي البوليفية من الأرجنتين المجاورة حيث استقبله أنصاره قبل عبور الحدود إلى بوليفيا.

ورافقه حليفه السياسي الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز الذي أخبره بأنه سيفتقده، وانتقد الطريقة التي عومل بها مورالیس في بوليفيا.

وعاد الرئيس السابق إيفو مورالیس إلى بوليفيا غداة تنصيب لويس آرسي المقرب منه رئيسا جديدا للبلاد، وبعد سنة من استقالته ومغادرته البلاد إثر إعادة انتخابه المثيرة للجدل لولاية رابعة.

وقال مورالیس قبل أن يعبر سيرا الجسر الحدودي الذي يربط مدينة لاكوياكا الأرجنتينية بمدينة فيلازون في بوليفيا، إن "قسما من حياتي يبقى في الأرجنتين".

ومنذ فوزه في الانتخابات قلل آرسي من التكهنات بوجود دور رئيس لمورالیس في إدارته، خاصة وأن شعبية الأخير تضاءلت في سنواته في الرئاسة الأخيرة بسبب رفضه قبول مدة الولاية، وبسبب ممارساته الاستبدادية المتزايدة.

واستقال مورالیس - أول رئيس من سكان بوليفيا الأصليين - في 10 من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2019، بعدما تخلت عنه الشرطة والجيش تحت ضغط مظاهرات للمعارضة رأت أن إعادة انتخابه لولاية رابعة في 20 أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي قد شابها احتيال، ولجأ أولا إلى المكسيك قبل أن يتوجه إلى الأرجنتين.

من وحي الأحداث

ملف المختطفين ومجهولي المصير لن يطاله التقادم والنسيان

التيتي الحبيب

يحي المناضلون افرادا وأحزابا وعائلات ومنظمات حقوقية يوم المختطفين ومجهولي المصير في كل سنة وعلى مدار العقود. انهم يجددون العهد على مواصلة النضال من اجل اظهار الحقيقة وكشف الجريمة الشنعاء التي ذهب ضحيتها خيرة بنات وأبناء الشعب لا لجرم ارتكبوه سوى انهم احبوا الوطن الحر والشعب المتشبث بحقوقه.

وبفضل هذا النضال المتواصل والاصرار على معرفة ما جرى تتكشف الحقائق عن الجريمة وعن المتورطين المباشرين والغير مباشرين. ان اعظم اكتشاف تحقق اليوم هو اصرار الدولة على الصمت وعلى التغطية على الجريمة وحماية المجرمين المتورطين في القتل خارج منظومة عدالتها نفسها. انها متعتهم بالحصانة ورقتهم في المسؤوليات وكافأتهم على افعالهم البغيضة. اكتشف الرأي العام الوطني والدولي وعائلات المختطفين ومجهولي المصير وجود من تاجر واستفاد من تضحيات هؤلاء الشهداء الاحياء او الاموات. فهذا الرهط من المتاجرين ابرموا صفقات مع الدولة ويكونون قد اطلعوا على بعض الحقائق في هذا الملف تحت شرط الصمت والتزام كتمان السر مقابل المناصب والريع، ومنهم طبعا من تولى منصب وزارة العدل او كاتب وزارة سواء في حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية.

اليسار المتمخزن باع رصيده التاريخي بما فيه تضحيات العديد من شهدائه الاموات والأحياء المختطفون ومجهولي المصير. وحده اليسار المناضل، اليسار الجديد لم يتاجر في دماء مناضلي شعبنا وهو من يواصل اليوم معركة المساءلة والمطالبة بالحساب رغم كون بعض المتساقطين من نفس هذا اليسار وظفوا من اجل طي صفحات هذا الملف لكنهم فشلوا فشلا دريعا فانتهت واحترقت ورقتهم وبقي ملف الجرائم قائما منتصبا يأبى النسيان او الردم.

يعلمنا التاريخ ان شعوبا أخرى عاشت مثل تجربتنا، انها انتصرت واستطاعت ان تظهر الحقائق وان يعاد الاعتبار للضحايا وان تقام لهم الجنائز التي تليق بمقامهم وان يحاكم الجلادون وهم في القبور وان تنبش تلك القبور ويبعدون الى مقابر تليق بهم كمجرمين.